مجلّة الواحات للبحوث و الدراسات المجلد9 العدد 1(2016) : 435 -479
مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163-1112
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

اثر اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية على الصادرات الزراعية للدول العربية- حالة الجزائر-

سعد الله عمار[1] و روابنية كمال[2]

1- طالب دكتوراه علوم -كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، و عضو بمخبر البحث العلمي: الابتكار والتحليل الاقتصادي والمالي-جامعة باجي مختار، عنابة-الجزائر

2- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة-الجزائر
kamel.rwainia@yahoo.fr

الملخص-

تهدف هذه الدراسة الى معرفة اثر اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية على الصادرات الزراعية للدول العربية من خلال تشخيص حالة الجزائر، حيث كانت أهم النتائج التي توصلت إليها أن إتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية ورغم الإمتيازات والتفضيلات الممنوحة في إطارها إلاّ أنها لم تحسن من رصيد الميزان التجاري الزراعي الذي بقي سالباً مما إنعكس سلبياً على نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية، كما أنها لم تحسن من تنافسية بعض المنتجات الزراعية التي تملك ميزة نسبية ظاهرة وثنائية بسبب الممارسات الجمركية والغير جمركية التي يتبنها الإتحاد الأوروبي من جهة ومن جهة أخرى ظروف الداخلية للإنتاج الزراعي.

الكلمات المفتاحية:الشراكة الأورو متوسطية،الصادرات الزراعية، مؤشر الميزة النسبية الظاهرة، مؤشر الميزة النسبية الثنائية، مؤشر تشابه الصادرات بين الدول.

The impact of the Euro-Mediterranean Association Agreement on Agricultural Exports of the Arab countries –The case of Algeria-

Abstract-

This study aims to know the effect of the Euro-Mediterranean partnership on agricultural exports to the Arab countries by taking the case of Algeria as an example. Being of consequence that the Algerian-EU agreement and despite its all privileges granted it didn't improve the balance of trade in the agricultural section and it remains negative, which reflected

on a poor way upon the covering ratio of agricultural exports compares to the agricultural imports. Also it didn't improve the competitiveness of some agricultural products that possessed both a Revealed Comparative Advantage and Revealed Bilateral Comparative Advantage and that because of the heavy obstacles practiced by the EU both by customs and non-customs departments in one hand and in the other hand the internal circumstances of the agricultural production.

Key words: the Euro-Mediterraneanpartnership, the agricultural exports, Revealed Comparative Advantage Index, RevealedBilateral Comparative Advantage Index,index of export similaritybetween countries.

مقدمة -

أصبح الاقتصاد العالمي اليوم يغلب عليه طابع الانفتاح والعولمة، حيث ترى الاقتصاديات المتقدمة أن السيطرة على أكبر حصة من السوق العالمي يحقق مبتغاها في بسط نفوذها وسيطرتها ممّا أدى إلى اشتداد الصراع فيما بينها، وفي ضوء ذلك تغيرت نظرة الدول المتقدمة إلى الدول النامية وأصبح كل قطب يبحث عن سياسة تعاونية إقليمية جديدة توسع نطاق نفوذه.

غير أن الزراعة تعتبر قطاعاً مُشْكِلاً في الاتفاقيات الإقليمية،قليلاً ما تتعامل مع قطاعات حساسة كالزراعة بشكل شامل أولا: لأنه لا يمكن التعامل مع مواضيع مثل الدعم المحلي في الزراعة من خلال عدد محدود من الشركاء التفضيليين، وثانيا: مقاومة الرأي العام المحلي للتحرير المتعدد والثنائي في مثل هذه القطاعات. فتحرير الزراعة في إطار اتفاقية إقليمية ما سيتعارض مع السياسات السعرية الخاصة بكل بلد مما يضطر الدول الأعضاء في حالة التحرير الزراعي إما إلى التخلي عن هذه السياسات وإما مواجهة تدفق السلع الزراعية من الدول الأعضاء ذات الأسعار الأقل، لذلك تستبعد الزراعة عادة من الاتفاقيات التجارية الإقليمية وإما يتم معاملتها بشكل خاص. فكلما اختلفت السياسات الزراعية بين الدول الأعضاء في الاتفاقية كلما كان إيجاد تسوية مقبولة أكثر صعوبة.

يُعتبر الجانب الزراعي في اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية كغيرها من الاتفاقيات الإقليمية أقل جاذبية من التحرير المرتبط بالتجارة في السلع الصناعية. وفي حالة المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة يتبادل الاتحاد الأوروبي والدول العربية إعفاءات محددة (كليا أو جزئيا)ضمن رزنامات زراعية في مرحلة أولى، وفي المرحلة اللاحقة بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ تجرى مباحثات بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية بخصوص رفع درجة التحرير التجاري في المنتجات الزراعية وتوسيع نطاق الأفضليات التجارية بشكل متبادل نظراً لحساسية القطاع الزراعي سواء في دول الاتحاد الأوروبي أو في الدول العربية.

طرح الإشكالية:

نتساءل في الدراسة عن حقيقة اثر الشراكة الأورو متوسطية على الصادرات الزراعية العربية والعقبات التي تعترض سبيل هذه الصادرات الزراعية للوصول للأسواق الأوروبية من خلال تشخيص حالة الجزائر، في محاولة الإجابة على التساؤل التالي: ما هو اثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على الصادرات الزراعية الجزائرية؟ وماهي أهم المعوقات التي تعترض سبيل هذه الصادرات الزراعية من أجل النفاذ إلى الأسواق الأوروبية؟

فرضية الدراسة:

- لم تساهم اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطيةفي تحسين رصيد الميزان التجاري الزراعي الذي بقي سالبا مما انعكس سلبا على نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية، كما انها لم تحسن من تنافسية بعض المنتجات الزراعية التي تملك ميزة نسبية ظاهرة وثنائية.

- يرجع ضُعف مساهمةاتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية في تعزيز أداء الصادرات الزراعية الجزائرية في الأسواق الأوروبية إلى مجموع من العوامل الداخلية(ظروف الانتاج الزراعي) وعوامل خارجية تتمثل في الحواجز الجمركية والحواجز غير الجمركية التي يتبناها الإتحاد الأوروبي.

الهدف من الدراسة:

توفر الدراسة نظرة شاملة عن اثار اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية على الصادرات الزراعية العربية من خلال تشخيص حالة الجزائر، وكذلك الحواجز الجمركية والحواجز غير الجمركية التي يتبناها الإتحاد الأوروبي من أجل حماية أسواقه الداخلية من المنافسة التي تفرضها الصادرات الزراعية العربية عليه.

منهج الدراسة:

لإحتواء الموضوع محل الدراسة والتمكن من الإجابة على التساؤل أعلاه بشكل موضوعي، ما يدعونا إلى تطبيق منهج التحليل الوصفي نظراً لما يوفره من دلالات وحقائق عن عناصر الدراسة.

الدراسات السابقة:

تم الاطلاع على بعض الدراسات في الموضوع لغرض تكوين منظومة معرفية ونظرية تكون المرتكز في تحديد وتحليل أهماثار اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية على الصادرات الزراعية للدول العربية والمعوقات التي تعترض نفاذها إلى الأسواق الأوروبية يمكن عرض أهمها كالتالي:

1- الدراسة المنجزة في المركز الوطني السوري للسياسات الزراعية (napcy) من طرف الخبير الدولي البروفيسور "خوسيه ماريا غارسيا ألفاريس كوكه" عام 2001م الموسومة بـ"الشراكة السورية الأوروبية وانعكاساتها على الزراعة"، تتضمن هذه الدراسة تقييما لنتائج اتفاقية الشراكة بين سوريا

والاتحاد الأوروبي. ومن أهم نتائجها التأكيد على ضرورة ربط التقييم الجاد لاتفاقية الشراكة بين أمرين: (1) اعتماد منافع اتفاقية الشراكة بالنسبة الى سوريا على السياسات المحلية التي تبنيها هذه الاخيرة للاستفادة من تلك الشراكة،(2) اعتماد بشكل كبير منافع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على التكامل الاقليمي لسوريا مع الدول العربية الأخرى حيث يمكن للتكامل العربي أن يخلق نماذج تجارة زراعية تجعل من وجود الاستثمارات الأوروبية في المنطقة أكثر فائدة.

2- كما نذكر الدراسة الثانية للبروفيسور "خوسيه ماريا غارسيا ألفاريس كوكه" عام 2003م في المركز الوطني للسياسات الزراعية السوري (napcy) أين تم عنونتها بـ" فرص تسويق الخضر والفواكه السورية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي"، وهي تهدف إلى تحديد"النوافذ"التيتفتحهاالسياساتالتجاريةالأوروبيةمنأجلتوفيرالمعلوماتالفنيةالهامة لتسهيلاختراقالمنتجاتالسوريةللأسواقالأوروبية، من نتائجها الهامة التأكيد على ضرورة إعتماد استراتيجية موجهة للتصدير وليس تصدير الفوائض التي تتحقق في بعض الأحيان في الأسواق المحلية، إضافة الى ضرورة الإلتزام بالمواصفات والمقاييس التي يفرضها نظام التسويق الحديث في الإتحاد الأوروبي حتى تقلل الصعوبات الكبيرة التي يواجهها المصدرين السوريين.

3- الدراسة الثالثة أنجزها الخبير الدولي البروفيسور"فابريزيو دي فيليبس" من جامعة روما على مستوى المركز الوطني السوري للسياسات الزراعية (napcy)والمعنونة بـ "اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية الخيارات والمعوقات والفرص بالنسبة لسوريا" خلال الفترة 2000م-2001م، كانت الغاية منها تحليل سياسات الاتحاد الأوروبي الزراعية المشتركة واتفاقية الشراكة مع سوريا وتقييم عامل لتكاليف والمنافع، من نتائجها توقع أن اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية تحقق المزيد من الحرية في دخول الأسواق الأوروبية، ومع ذلك فان اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تترك بعض المجال للحماية من خلال القيود غير الجمركية حيث أن القطاع الزراعي الأوروبي يمثل حالة من تحوير التجارة.

4- كما صدرت عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة بالاشتراك مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام 2005 دراسة موسومة بـ"التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية

العربية"،ويهدف الباحثون من خلالها معالجة قضية التحرير الزراعي المتعدد الاطراف ضمن المفاوضات الحالية في منظمة التجارة العالمية والتحرير الزراعي الثنائي في ظل اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية، ومن أهم نتائجها التوصل إلى أن المسار الثنائي لا يوفر نفاذا حقيقا للصادرات الزراعية إلى أسواق الدول المتقدمة ولذا على الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة محاولة التركيز على اطار النظام التجاري متعدد الأطراف، حيث كل نجاح في مفاوضات الزراعة يقود إلى درجة أكبر من التحرير التجاري وتخفيض أشكال الدعم المحلي ودعم الصادرات وزيادة النفاذ إلى الأسواق هو نجاح للدول النامية عموماً.

5- كما نذكر دراسة الدكتورة"شارلوطإملانجر" من جامعة مونبولييوعنوانها:

« Accords euro-méditerranéens et libéralisation des échanges agricoles : quel accès au marché européen pour les fruits et légumes des pays méditerranéens ? »

نالت بها شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، وتتساءل صاحبتها عن حقيقة التحفظ والمطالباتالمتعلقة بتحرير التجارة في هذا القطاع. وإلى أي مدى تخفيض الحقوق الجمركية الأوروبية الخاصة بالفواكهوالخضار من شأنه أن يؤثر على الواردات الأوروبيةالآتية منمنطقة البحر الأبيض المتوسط في ظل تعقيدالنظام الأوروبي لحماية الفاكهة والخضروات وأنواع مختلفة من التفضيلات الجمركية، وكان من نتائجها أنه لا يمكن اعتبار تحرير تجارةالمنتجات الزراعية المسؤولعن تحقيق التنمية الزراعية في الدول المتوسطية الشريكة دون اصلاحات محلية من هذه الاخيرة، ولهذا تعتقد الباحثة بضرورة تقديم المساعدات لتحديث وتنظيم قطاع الزراعة في دولجنوب وشرق المتوسط.

وأوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة ودراستناأنهاركزت في تحليلاتها عند عرض معوقات نفاذ الصادراتالزراعية للدول العربية إلى الأسواق الأوروبية على أحد الجانبين دون الأخر بمعنىالتركيز إما على الحواجز الجمركيةوذكر الحواجز غير الجمركية دون التفصيل والعكس، في حين ركزت دراستنا على إبراز الجانبين معا، وقد درستالعلاقات الاقتصادية متعددة الأطراف والعلاقات الاقليميةالثنائية، في حين دراستنا منصبة فقط على العلاقات الاقتصادية الإقليمية الثنائية المجسدة لاتفاقيات شمال جنوب، واضافت حالتي الجزائر وفلسطين لمجموع الدول محل الدراسة والتي تم تسميتها في دراستنا الدول العربيةمقارنة بالدراسات السابقة التي ركزت على الدول العربيةإضافة إلى تركيا واسرائيل، الوجه الأخر للاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة أن هذه الأخيرة انصب البحث فيها على المعوقات المباشرة الناتجة عن التنافس بين دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية غير أن دراستنا تسعى إلىادراج

المعوقات الغير المباشرة التي تنتج عن التنافس بين الدول العربية نفسها.أما فيما يخص النتائج فقد توصلنا في الدراسة إلى أن اتفاقيات الشراكة الأوروبية-العربية تقدم بشكل عام إعفاءات محدودة للصادرات الزراعية للدول العربية من غير المتوقع أن يكون لها دور كبير في زيادة القدرة التصديرية وتحسن تنافسية المنتجات الزراعيةنحو الأسواق الأوروبية وهو ما يتوافق مع بعض الدراسات المذكورة أعلاه ويتنافى مع البعض الأخر.

المحور الأول- مضمون اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية مع الدول العربية:

سيتم التطرق الى مضمون اتفاقيات الشراكةالأورومتوسطية مع التركيز على الجانب الزراعي كالتالي:

اولا- اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية مجالاتها وأهدافها:

ترمي اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية إلىإنشاء نظام تعاون إقليمي، وسياسي، واقتصادي، واجتماعي وثقافي جديد والىإقامة منطقة تجارة حرة أورومتوسطية في أفاق سنة 2010م.[1]

بالنسبة للمجالات التي تغطيها الاتفاقيات المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة عربية نجدها تتشارك كلها في المجالات التالية:[2]

- الحوار السياسي والحركة الحرة للبضائع؛ وحق إنشاء الشركات وتقديم الخدمات؛ حركة رأس المال والشؤون الاقتصادية الأخرى؛ والتعاون الاقتصادي والتعاون المالي؛ والتعاون في الشؤون الاجتماعية والثقافية؛ والشروط المؤسسية والعامة والنهائية.

وأما فيما يخص الأهداف التي أبرمت من أجلها هذه الاتفاقيات فيمكن حصرها في النقاط التالية:[3]

- توفير الإطار المناسب للحوار السياسي بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية مما يسمح بتطوير العلاقات الوثيقة في المجالات ذات العلاقة؛ وخلق الظروف المناسبة للتحرير التدريجي لتجارة البضائع والخدمات ورأس المال؛ وتشجيع توسيع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الاتحاد الأوروبي والدول الشركاء

---

1 -Cécile Costesec, François Lerin, **« Les relations institutionnelles entre l'Union européenne et la zone méditerranéenne** », CIHEAM, Options Méditerranéennes: Série A, Séminaires Méditerranéens, N° 52, Montpellier, 2003, P, 2. Article disponible en ligne à l'adresse consulté le: 11/02/2015
http://om.cih eam.org/article.ph p?ID PD F=3400088

2- فابريزيو دي فيليبس، **"اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية الخيارات والمعوقات والفرص بالنسبة لسوريا"**، المركز الوطني للسياسات الزراعية (napcy)، دمشق، سوريا، 2001م،ص ص،125-126. مأخوذ من الموقع الالكتروني التالي والذي تم الاطلاع عليه أخر مرة يوم: 2015/02/18
http://agriportal.gov.sy/napcsyr/dwnld-files/working_papers/ar/04_eu_med_aa_ar.pdf

3- نفس المرجع السابق، ص، 126.

وذلك من خلال الحوار والتعاون وتشجيع التعاون الإقليمي؛ وتشجيع التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمالي.

ثانيا- مضموناتفاقياتالشراكة الأورومتوسطية مع الدول العربية في جانبها الزراعي:

نورد في الجدول أدناه الأفضليات الممنوحة للدول العربية في تجارتها مع الاتحاد الأوروبي من خلال مراجعة البروتوكول المتعلق بالنظام المطبق على استيراد المجموعة الأوروبية للمنتجات الزراعية التي منشأها كل دولة عربية والملحق باتفاقيات الشراكة الأوروبية-العربية.

الجدول01: الإعفاءات الممنوحة للمنتجات الزراعية العربية بموجب اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية

الدولة المستفيدة	عدد المنتجات التي تتمتع بالمعاملة التفضيلية
الأردن	يشتمل التخفيض الجمركي الكلي أو الجزئي على 77 بندا جمركيا زراعيا يستثني منها 20 بند الواردة في الفصل 202 والخاصة بأصناف منتجات تحضير الخضر والفواكه، ومن بين 77 بند المشمولة بالتخفيض هناك 12 بند جمركي يطبق عليها حصص كمية وسعر الدخول.
المغرب	حدد البروتوكول 1 المتعلق بالنظام المطبق على استيراد المجموعة الأوروبية للمنتجات الزراعية التي منشأها المغرب من خلال الملحق الإعفاءات الكلية أو الجزئية الممنوحة من طرف المجموعة الأوروبية إلى المغرب في 195 بند جمركي زراعي، منها 30 بند جمركي تخضع لتخفيض جمركي محدد بحصص كمية و15 بند تخضع لكميات مرجعية، بينما تم النص تحديدا في المادتين 3 و4 من نفس البروتوكول على الإعفاءات الخاصة ببعض المنتجات كطماطم والبرتقال والكليمنتين والخيار ضمن رزنامة زراعية محددة بحصة كمية محددة وسعر مرجعي لكي تحصل على إعفاء تام.
تونس	اشتمل البروتوكول الخاص بالمنتجات الزراعية والحيوانية المتعلق بالنظام المطبق على استيراد المجموعة الأوروبية للمنتجات الزراعية التي منشؤها تونس على إعفاءات كلية أو جزئية لـ 140 بند جمركي زراعي يخضع الكثير منها لأسعار وكميات مرجعية أو حصص كمية، فمن بين ال 140 بند جمركي هناك 9 بنود تخضع لتخفيض جمركي محدد بحصص كمية، و3 بنود لحصص كمية مرجعية، بينما تمت معالجة زيت الزيتون في الفقرة 1 من المادة 3 من نفس البروتوكول 1 بالسماح بإدخال لغاية 46 ألف من زيت زيتون الخام سنويا من 1 جانفي 1996 إلى 31 ديسمبر 1999 وبرسم قدره 781 يورو لكل 100 كيلوغرام (تخفيض محدد بحصة كمية وسعر).
فلسطين	من خلال الاطلاع على الملحق 1 ضمن البروتوكول 1 المتعلق بالنظام المطبق على استيراد المجموعة الأوروبية للمنتجات الزراعية التي منشؤها فلسطين تم إحصاء 22 جمركي زراعي، من بينها 8 بنود تخضع لحصص كمية و2 بنود لتخفيض جمركي محدد بحصص كمية.
مصر	يشتمل التخفيض الكلي أو الجزئي حوالي 52 بندا جمركيا زراعيا من بينها 29 بند جمركي يطبق عليها حصص كمية، وحسب الفقرة 5 من البروتوكول 1 المتعلق بالنظام المطبق على استيراد المجموعة الأوروبية للمنتجات الزراعية التي منشؤها مصر يطبق على البرتقال الطازج في الفترة

من أول ديسمبر إلى 31 ماي، وفي حدود حصة تعريفية قدرها 34000 طن من المطبق عليها التنازل في الرسم الجمركي القيمي، فان سعر الدخول المتفق عليه والذي يبدأ من مستواه خفض الرسم المحدد الوارد في قائمة تنازلات الجماعة الأوروبية لمنظمة التجارة العالمية إلى الصفر، يكون: • 266 يورو/ طن من أول ديسمبر 1999 إلى 31 ماي 2000، • 264 يورو/ طن لكل فترة بعد ذلك من أول ديسمبر إلى 31 ماي.	
يتضمن البروتوكول 1 المتعلق بالنظام المطبق على استيراد المجموعة الأوروبية للمنتجات الزراعية التي منشؤها لبنان على 31 بندا جمركيا زراعيا، منها 28 جمركيا زراعيا، منها 28 بند جمركي ينطبق عليها تخفيض جمركي محدد بحصص كمية، بينما تبقى 3 بنود دون تخفيض المتعلقة بمنتجات: الزهور والسكر والنبيذ.	لبنان

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على اتفاقيات الشراكة الأوروبية مع الدول العربية وملاحقها الخاصة بالزراعة.

يمكن من ملاحظة محتوى الجدول تقسيم الأفضليات الممنوحة للدول العربية إلى مجموعتين:

- المجموعة الأولى ذات التحرير المتحفظ، وتشمل الاتفاقيات مع الأردن ومصر وفلسطين حيث يبين الجدول أعلاه محدودية عناصر التحرير الجمركي المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي ولم تشمل الإعفاءات بشكل أساسي إلا على حوالي 77و53و22 بندا جمركيا زراعيا للدول الثلاثعلى الترتيب، مما يعني ضرورة البحث على توسيع قائمة الإعفاءات فيما يخص التجارة الزراعية من خلال المفاوضات الثنائية التي تضمنها المادتان 10 و11 في حالة اتفاقية الشراكة الأوروبية مع فلسطين[1]، والمادتان 11 و15 في حالة اتفاقية الشراكة الأوروبية مع مصر[2]، والمادتان 13 و17 في حالة اتفاقية الشراكة الأوروبية مع الأردن[1].

1-Journal officiel des Communautés européennes, **ACCORD D'ASSOCIATION EURO-MEDITERRANÉEN INTÉRIMAIRE relatif aux échanges et à la coopération entre la Communauté européenne, d'une part, et l'Organisation de libération de la Palestine (OLP), agissant pour le compte de l'Autorité palestinienne de la Cisjordanie et de la bande de Gaza, d'autre part**, N° L 187/3, 1997, P,5 .Disponible en ligne à l'adresse consulté le:22/02/2015 :
http://www.operationspaix.net/DATA/DOCUMENT/7404~v~Accord_d_association_euro-mediterraneen_interimaire_relatif_aux_echanges_et_a_la_cooperation_entre_la_Communaute_europeenne_et_l_OLPdf

2- Journal officiel des Communautés européennes, **ACCORD EURO-MEDITERRANEEN établissant une association entre les Communautés européennes et leurs Etats membres, d'une part, et la République arabe d'Égypte, d'autre part,** N° L 304/38, 2004, PP, 7-8. Disponible en ligne à l'adresse

- المجموعة الثانية ذات التحرير المتوسط وتشمل الاتفاقيات مع لبنانوتونس والمغرب، وتتصف بأنها أكثر تحريراً للتجارة الزراعية، ورغم ذلك فهي لا تمثل تحريراً جوهرياً بين الجانبين، وشأنها كشأن المجموعة الأولى مطالبة بالدخول في مباحثات ثنائية لتوسيع التحرير الزراعي بموجب اتفاقيات الشراكة، فتكفل المادتان 14 و18 من اتفاقية الشراكة ذلك في حالة تونس[2]ونفسها الحالة تنطبق على المغرب[3]، أما حالة لبنان فان المادتين 11 و15 تسمحان ببعث المفاوضات[4].

يمكنالقول مما تقدم بأن العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول العربية المذكورة وبعض الدول الأوروبية كان لها دور هام في إخراج اتفاقيات الشراكة في صورة أكثر تفضيلا من غيرها من الدول.

المحور الثاني- دور اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية في تعزيز الصادرات الزراعية للدول العربية:

يوضح الجدول 02 الصادرات الزراعية العربية نحو الاتحاد الأوروبي قبل وبعد تنفيذ اتفاقيات الشراكة.

---

consulté le:22/02/2015 : http://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=uriserv:OJ.L_.2004.304.01.0038.01.FRA#ntr1-L_2004304FR.01003801-E0001

1 - Journal officiel des Communautés européennes, **ACCORD EURO-MEDITERRANEEN établissant une association entre les Communautés européennes et leurs Etats membres, d'une part, et le Royaume hachémite de Jordanie, d'autre part**, N°L 129/3, 2002, PP, 7-8. Disponible en ligne à l'adresse: http://www.gisti.org/IMG/pdf/accord_ce-jordanie_1997-11-24.pdf

2 -Journal officiel des Communautés européennes, **ACCORD EURO-MÉDITERRANÉEN établissant une association entre la Communauté européenne et ses États membres, d'une part et la République tunisienne, d'autre part**, N° L 70/2, 1998, PP, 6-7. Disponible en ligne à l'adresse consulté le:22/02/2015:
http://www.gisti.org/IMG/pdf/accord_ce-tunisie_1995-06-17.pdf

3 - Journal officiel des Communautés européennes, **ACCORD EURO-MÉDITERRANÉEN établissant une association entre la Communauté européenne et ses États membres, d'une part et la Royaume du Maroc, d'autre part**, N° L 70/2, 1998, PP, 6-7. Disponible en ligne à l'adresse consulté le:22/02/2015 :
http://www.gisti.org/IMG/pdf/accord_ce-maroc_1996-02-26.pdf

4 -Journal officiel de l'Union européenne**, ACCORD EURO-MÉDITERRANÉEN instituant une association entre la Communauté européenne et ses États membres, d'une part, et la République libanaise, d'autre part**, N° L 143/2, 2006, P, 5. Disponible en ligne à l'adresse consulté le:22/02/2015 :
http://eeas.europa.eu/lebanon/docs/euro_mediterranean_agreement_fr.pdf

الجدول 02: الصادرات الزراعية للدول العربية نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1996-2014

السنوات / الدولة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الأردن	14	10	13	06	08	06	07	9.7	7.6	10.9	14	19.6
المغرب	1066	2027	1028	1123	1263	1369	1363	1130.7	1268.4	1264.6	1316.4	1325.3
تونس	301	326	407	336	327	394	159.3	144	404.3	296.2	447.2	446
مصر	364	450	420	377	429	460	1628.4	703.3	871.2	900.2	1022.7	1138
لبنان	21	25	25	24	27	27	21	14.2	17.8	19.6	18.9	23.2
سوريا	125	202	175	157	265	270	251.5	195.9	196.4	161.4	234.5	253.3
فلسطين	-	-	-	-	-	-	1.7	2.3	2.1	2.4	2.3	2.6

السنوات / الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	النسبة من الواردات الزراعية الكلية للاتحاد الأوروبي عام 2002	النسبة من الواردات الزراعية الكلية للاتحاد الأوروبي عام 2014
الأردن	20.1	22.7	28	32.9	20.4	16.1	14.7	%0.01	%0.00
المغرب	1444.3	1372.2	1368.1	1370.5	1326.3	1376.3	1504.3	%2.4	%0.60
تونس	481.8	341.7	389.5	339.9	365	428.3	276.8	%0.57	%0.10
مصر	967.7	897.7	1057.8	1117.5	1006.8	1241.8	978.7	%0.75	%0.40
لبنان	28.1	22.2	21.3	24.3	32.2	30.8	32.6	%0.06	%0.01
سوريا	34.4	44.8	22.6	20.7	13.2	12.6	6.6	%0.36	%0.00
فلسطين	1.3	1.4	1.5	2.2	2.7	2.7	1.8	-	%0.00
المجموع	-	-	-	-	-	-	-	%4.2	%1.11

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:السنوات من1996-2001 مأخوذة من الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الإسكوا)، **"التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص، 69، والسنوات من 2002-2014: تم احتسابها من طرف الباحثان بالاعتماد على بيانات مكتب تنشيط الصادرات التابع للمفوضية الأوروبية على الموقع الالكتروني: تاريخ أخر زيارة(2015/04/11)

http://exporthelp.europa.eu/thdapp/display.htm;jsessionid=E6FDDA3EEC152E2A5919487D1D2945C0?page=st%2fst_Statistics.html&docType=main&languageId=en&newLanguageId=FR

يمكن من خلال الجدول أعلاهتسجيل الملاحظات التالية:

- الصادرات الزراعية لمعظم الدول العربية موضع هذه الدراسة موجهة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي لازالت ضعيفة ولا تشكل نسبة كبيرة من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي الزراعية والتي بلغت عام 2014م ما قيمته

120مليار دولار[1]، فكما يبين الجدول السابق أن مجموع الصادرات الزراعية للدول السبع مجتمعة، والبالغ حوالي 3.82 مليار أورو[2] لا تتجاوز نسبة 1.2% من الواردات الزراعية الكلية لدول الاتحاد الأوروبي.

-كانت الإمدادات الزراعية من الدول العربية للاتحاد الأوروبيحوالي 1.11% في عام 2014م. يوفر المغرب منها 0.60% ومصر بنسبة 0.40% تليها تونس بنسبة 0.10%، مما يدل أن تجارة الاتحاد الأوروبي منحازة مرة أخرى أساسا مع ثلاثة دول فقط.

- يقدم الجدول دلالات واضحة عن الدور المحدود الذي تلعبه اتفاقيات الشراكة الأوروبية في تعزيز فرص نفاذ الصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق الأوروبية وهذا ما يوضحه التراجع في حصة الصادرات الزراعية العربية من الواردات الزراعية الكلية للاتحاد الأوروبي بين عامي 2002 و2014م أين انخفضت من 4.2% إلى 1.15%. أما عن وضعية كل دولة عربية،فنجد أن الصادرات الزراعية التونسية ارتفعت مباشرة عام 1998م تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ إلا أنها تذبذبت بعد ذلك حتى أن مستواها في عامي 2005 و2014 كان أقل من مستواها قبل تنفيذ اتفاقية الشراكة عام 1998م، وبالنسبة لحالة المغرب ارتفعت الصادرات الزراعية المغربية بشكل متواصل بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أي من سنة 2000م وحتى سنة 2003م مسجلة معدل نمو مرتفع قدر بنسبة 11.5% سنويا لكن بعد ذلك شهدت تراجعاً وتذبذباً حتى سنة 2014م، وكان أداء الصادرات الزراعية المصرية مشجعا ومتزايدا بشكل متواصل من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ عام 2004م، في حين تبين الأرقام تواضع الصادرات الزراعية لكل من سوريا وفلسطين والأردن ولبنان من تاريخ دخول الاتفاقيات حيز التنفيذ وحتى تاريخ إعداد هذه الدراسة.

1- تم احتسابها من طرف الباحثان بالاعتماد على بيانات مكتب تنشيط الصادرات التابع للمفوضية الأوروبية على الموقع الالكتروني تاريخ أخر زيارة 2015/04/11:
http://exporthelp.europa.eu/thdapp/display.htm;jsessionid=E6FDDA3EEC152E2A5919487D1D2945C0?page=st%2fst_Statistics.html&docType=main&languageId=en&newLanguageId=FR

2- نفس المرجع السابق.

المحور الثالث- اثر اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية على الصادرات الزراعية الجزائرية:

يعرض هذا المحور مضمون اتفاقية الشراكة الجزائرية-الاوروبية في جانبها الزراعي، والاصلاحات التي تبنتها الدولة الجزائرية والمتماشية مع متطلبات اتفاقية الشراكة، وكذلك الامتيازات الممنوحة من طرف الاتحاد الاوروبي للجزائر، وفي الاخير يدرس بالتحليل اثر اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية على الصادرات الزراعية الجزائرية.

اولا- مضمون اتفاقية الشراكة الجزائرية-الاوروبية في جانبها الزراعي:

تضمنت اتفاقية الشراكة الأوربية–الجزائرية في جانبها الزراعي اعفاءات كلية أو جزئية من الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الزراعية عند تصديرها واستيرادها من الأسواق الأوروبية، لكن في كثير من الحالات ضمن حصص كمية أو تخضع لمستويات مرجعية بخصوص السعر والكمية. والجدول رقم 04 يوضح الأفضليات الممنوحة من أحد الطرفين الىالاخر في تجارتهما الزراعية.

الجدول 03: الإعفاءات الممنوحة للمنتجات الزراعية بموجب اتفاقية الشراكة الجزائرية-الاوروبية

استيراد المجموعة للمنتجات التي منشأها الجزائر	استيراد الجزائر للمنتجات التي منشأها الاتحادالاوروبي
المنتجات الزراعية:تأكد ملاحظة الملحق رقم 1 بالبروتوكول رقم 1 المتعلق بالنظام المطبق على استيراد المجموعة الأوروبية للمنتجات الزراعية التي منشأها الجزائرأن التخفيض الجمركي الكلي أو الجزئي يشتمل على 165 بندا جمركيا زراعيا، ومن بين هذه البنود هناك 14 بند جمركي تطبق عليها حصص كمية و13 بند جمركي تطبق عليها كمية مرجعية.	**المنتجات الزراعية:** يؤكد البروتوكول رقم 2 المتعلق بالنظام المطبق على استيراد الجزائر للمنتجات الزراعية التي منشأها المجموعة الأوروبية مادة وحيدة أن التخفيض الجمركي الكلي أو الجزئي يشتمل على 81 بندا جمركيا زراعيا، منها 62 بند جمركي تخضع الى حصص تعريفية تفضيلية.
المنتجات الزراعية المحولة: تأكد مراجعة القائمة 1 الموجودة بالملحق رقم 1 بالبرتوكول رقم 5 المتعلق بالمبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية المحولة التي منشأها الجزائر على ان عدد البنود المستفيدة من الحقوق التفضيلية التي يمنحها الاتحاد الاوروبي للمنتوجات ذات المنشأ الجزائري تقدر بـــ 431 بند منها 15 بند جمركي تطبق عليها حصص كمية.	**المنتجات الزراعية المحولة:** مراجعة الملحق رقم 2 بالبرتوكول رقم 5 المتعلق بالمبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية المحولة التي منشأها المجموعة الاوروبية على وجود قائمتين للحقوق التفضيلية التي تمنحها الجزائر للمنتوجات ذات المنشأ في الاتحاد الاوروبي: القائمة 1 امتيازات فورية: يشتمل التخفيض الجمركي الكلي أو الجزئي على ضمن هذه القائمة 167 بند جمركي، منها 59 بند جمركي تخضع لتخفيض جزئي و 14 بند جمركي تطبق عليها كمية مرجعية.

	القائمة الثانية امتيازات مؤجلة (المادة 15 من الاتفاق): وتشتمل على 161 بند جمركي.
منتجات الصيد البحري:ملاحظة البروتوكول رقم 2 المتعلق بالنظام المطبق على استيراد المجموعة الاوروبية لمنتجات الصيد البحري التي منشأها الجزائر مادة وحيدة تأكد انه يشتمل على 20 بند جمركي بالإضافة الى الفصل 3 البند المتعلق بالأسماك والقشريات والرخويات ولا فقريات مائية أخرى.	**منتجات الصيد البحري:** من خلال مراجعة البروتوكول رقم 4 المتعلق بالنظام المطبق على استيراد الجزائر لمنتجات الصيد البحري التي منشأها المجموعة الاوروبية مادة وحيدة تأكد أن التخفيض الجمركي الكلي أو الجزئي يشتمل على 96 بند جمركي منها 49 بند جمركي تخضع الى تخفيض جمركي جزئي بنسبة 25%,

Source : Préparé par le chercheur, selon :Journal officiel des Communautés européennes ,**ACCORD EURO-MEDITERRANEEN établissant une association entre les Communautés européennes et leurs Etats membres, d'une part, et la République Algérienne, d'autre part,** N°L 265/2, 2005, PP, 56-109 .Disponible en ligne à l'adresse consulté le:22/02/2015:http://www.gisti.org/IMG/pdf/accord_ce-algerie_2002-04-22.pdf

من ملاحظة محتوى الجدول رقم 03 ومقارنته مع الجدول رقم 01 تصنف الجزائر ضمنالمجموعة الثانية ذات التحرير المتوسط حيث لا تمثلالأفضليات الممنوحة من أحد الطرفين الىالاخرفي تجارتهما الزراعية تحريراً جوهرياً بين الجانبين، والجزائر شأنها كشأن دول هذه المجموعة مطالبة بالدخول في مباحثات ثنائية لتوسيع التحرير الزراعي والتي تضمنها المادتان 11 و16 من اتفاقية الشراكة الجزائرية الاوروبية[1].

ثانيا- الاصلاحات التي تبنتها الدولة الجزائرية:

انالاصلاحات التي قامت وتقوم بها الدولة الجزائرية لجميع القطاعات معنية مباشرة بعملية التحرير التجاري، على الرغم انه من الصعب تحديد وجود علاقة سببية بين حزمة الاصلاحات واتفاقية الشراكة، رغم ذلك تجدر الاشارةالىانالاصلاحات التي تم تنفيذها في الغالب بعد عام 2003ما هي الاّ تماشيا مع ما تستلزمه اتفاقية الشراكة الجزائرية–الاوروبية.

1- تحفيزات جلب الاستثمار الاجنبي: ترى الدولة الجزائرية أن زيادة تدفق الاستثمار المباشر الأوروبي إلى الجزائر هو أحد الأهداف الأساسية لاتفاقية

1-Journal officiel des Communautés européennes**, ACCORD EURO-MEDITERRANEEN établissant une association entre les Communautés européennes et leurs Etats membres, d'une part, et la République Algérienne démocratique, d'autre par**t, N°L 265/2, 2005, PP, 5-6. Disponible en ligne à l'adresse consulté le:22/02/2015: http://www.gisti.org/IMG/pdf/accord_ce-algerie_2002-04-22.pdf-

الشراكة (المادة 9 من الاتفاقية)، وتدعو بذلك دول الإتحاد الأوروبي لدعم تحقيق هذا الهدف، ولا سيما في سياق تحرير التجارة وتخفيض الرسوم الجمركية.

لذلك قامت الدولة الجزائرية بعديد التعديلات حول قانون الإستثمار الخاص بها، حيث يعتبر الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت المتعلق بتطوير الإستثمار الذي دعم بالتعديلات والتكميلات المأخوذة من الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 يوليو 2006، والأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 غشت 2009 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، والأمر رقم 10-01 المؤرخ في 26 غشت 2010 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010، والقانون رقم 11-16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2011 والمتضمن قانون المالية لسنة 2012، والقانون رقم 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012 والمتضمن قانون المالية لسنة 2013، والقانون رقم 13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013 والمتضمن قانون المالية لسنة 2012 الدعامة الرئيسية التي قام عليها قانون الإستثمار في الجزائر الصادر في فيفري 2015[1]، انطلاقا من كل هذه التعديلات والتكميلات على مدار 15سنة، يمكن أن نوجز أهم التدابير التحفيزية التي تبنتها الجزائر لجلب الإستثمار الأجنبي وخاصة الأوروبي في النقاط التالية:[2]

أ- *مزايا جبائية وشبه جبائية*: تصل الى 10 سنوات من الإعفاء إعتمادا على موقع وحجم المشروع (الرسم على القيمة المضافة،حقوق جمركية، حقوق نقل الملكية، القانون العام، الضريبة على الارباح، الرسم على النشاط المهني والرسم على العقار).

ب- *مزايا إضافية أخرى*:

1- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، **"قانون الاستثمار في الجزائر نص معزز "**، فيفري 2015، ص، 5.مأخوذ من الموقع الالكتروني التالي والذي تم الاطلاع عليه أخر مرة يوم: 2016/04/17 www.caci.dz/fr/.../CodeInvestFevrier2015-Ar.pdf

2- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار: مأخوذ من الموقع الالكتروني التالي والذي تم الاطلاع عليه أخر مرة يوم: 2016/04/17 http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir

- التسديد الجزئي أو الكلي للمصاريف المتعلقة بأشغال البنى التحتية في إطار النظام الإستثنائي.
- منح الإمتياز على الأوعية العقارية بصيغ التراضي على مدة 33 سنة قابلة للتجديد والتي تؤدي نفس حقوق الملكية الناشئة عن التنازل.
- تخفيض على مبلغ الإتاوة الإيجاري للأصول العقارية والممتلكات العقارية المقتناة في إطار إنجاز المشروع الإستثماري.
- مزايا جبائية وشبه جبائية خلال مدة حياة المشروع بالنسبة للمشاريع المصدرة.
- يستفيد الإستثمار المنجز ضمن بعض النشاطات التابعة للفروع الصناعية، من إعفاء مؤقت لمدة خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الاجمالي، والرسم على النشاط المهني ومنح تخفيض 3% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية.
- تستفيد المداخيل العائدة من النشاطات التي يمارسها الاشخاص الطبيعيون أو الشركات في ولايات إيليزي، وتندوف، وأدرار وتامنغست ولديهم موطن جبائي في هذه الولايات ويقيمون بها بصفة دائمة من تخفيض في القانون العام قدره 50% من مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس سنوات من أول جانفي 2015.
- يرخص للخزينة بالتكفل بالفوائد البنكية للإستثمارات المنجزة من طرف القطاع الصناعي، والموجهة لإقتناء التكنولوجيا والتحكم فيها، بغرض تعزيز معدل الادماج الصناعي لمنتجاتها وقدراتها على المنافسة، تمدد إلى غاية 31 ديسمبر 2019.
- تخفيض حصة إشتراك أرباب العمل في الضمان الاجتماعي عند توظيف الشباب طالبي الشغل، حيث تبلغ نسبة التخفيض 56%الى 80% في مناطق الشمال، و72%الى 90% في مناطق الهضاب العليا والجنوب.

ج-إمكانيات التمويل من خلال البنوك العمومية، صناديق الإستثمار والمؤسسات المالية:

- نسبة الفوائد 3,5%، كما تستفيد المشاريع الإستثمارية من تخفيض قدره 2%.
- شبكة تتكون من 29 بنك ومؤسسة مالية معتمدة في الجزائر:

- ✓ 14 بنك خاص و6 بنوك عمومية و9 مؤسسات مالية.
- ✓ 7373100مليار دينار قروض للاقتصاد (الفترة الى غاية سبتمبر 2015).

- توفر صناديق الإستثمار: الصندوق الوطني للإستثمار بنسبة مشاركة تصل الى 34% في المشاريع الكبيرة، و5 صناديق إستثمار ولائية موزعة عبر كامل التراب الوطني بنسبة مشاركة تصل الى 49% من راس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إمكانية اللجوء إلى مؤسسات ضمان التمويل: صندوق ضمان قروض الإستثمار، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

د-*تكثيف إبرام إتفاقيات الحماية والتحكيم الدولي:*

- الإنضمام إلى الإتفاقيات الدولية لحماية المستثمرين المتعلقة بالضمانات والتحكيم الدولي.
- التوقيع على 48 اتفاقية ثنائية للترقية والحماية المتبادلة للإستثمارات.

و- إنخراط الجمارك الجزائرية في برنامج ترقية وتسهيل التجارة وإدارة المخاطر، حيث يعمل نظام إدارة المخاطر على توجيه السلع إلى أروقة الرقابة، وقد تم تعديل نظام إدارة المعلومات الجمركية SIGAD لسنة 1995 بشكل يسمح بالتحكم في الوقت الحقيقي مما يقصر من طول وقت الإجراءات أين تم تخفيض مدة إجراءات التخليص الجمركي بعد تقديم ملف كامل في المتوسط إلى 4 أيام، وقد أصبحت أدوات الإدارة المستخدمة متسقة ومجانسة منذ 2007 مع منظمة الجمارك العالمية(NDO)، كما تم تعديل القانون البحري لعام 1996م مما أدى إلى فصل بين الأنشطة التجارية.

2- إصلاحات القطاع المالي: إن هدف برامج الإصلاح المتبناة من طرف السلطات الجزائرية في إطار القطاع المالي هو تعزيز حوكمة البنوك العامة، حيث إعتمدت السلطات الجزائرية عدداً من الأحكام التي تتماشى مع إتفاقية الشراكة ومفاوضات منظمة التجارة العالمية في إطار إتفاقيةالغات (المادة 8)، ونذكر منها:[1]

1- G. NANCY – B. KREITEM - B. PICOT, « **Programme MEDA II de l'Union Européenne pour les pays du Sud & Sud Est de la Méditerranée : Evaluation de 'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE »,** Un projet réalisé

- تم إصدار قانون في 2005 يحدد طرق نقل الأرباح والفوائد والعائدات الصافية الحقيقة من بيع أو تصفية الإستثمار الأجنبي المنجز، في إطار المرسوم رقم 01-03 المؤرخ في 20 أغسطس 2001 الخاص بتطوير الإستثمار في الأنشطة الإقتصادية المنتجة للسلع والخدمات.

- في عام 2006 تم اصدار قانون من طرف بنك الجزائر رقم 06-02 المؤرخ في 24 سبتمبر 2006 يحدد شروط: (1) تصريح إنشاء بنك ومؤسسة مالية، (2) تصريح ترخيص إنشاء فرع بنك ومؤسسة مالية أجنبية، (3) إعتماد تصريح إنشاء بنك ومؤسسة مالية، فرع بنك ومؤسسة مالية أجنبية.

- وضع بنك الجزائر عام 2007 (حسب القانون 07-01 المؤرخ في 03 فيفري 2007) "مبدأ قابلية تحويل العملة الوطنية للمعاملات الدولية الراهنة"، ويُعَرفْ "القواعد المطبقة على عمليات النقل من وإلى الخارج المتعلقة بهذه المعاملات وحقوق وإلتزامات المشتغلين بالتجارة الخارجية والوسطاء المعتمدين في هذا المجال".

- تفويض مجلس النقد والتسليف لتنفيذ أنظمة الصرف للبنوك والمؤسسات المالية والوسطاء المعتمدين المصرح لهم فقط للتعامل في مجال التجارة الخارجية ومعاملات الصرف الأجنبي، حيث يجب أن تتأكد هذه المؤسسات من شرعية هذه المعاملات بموجب القوانين واللوائح.

- أما في سنة 2008 فقد تم اصدار قانون يحدد الحد الأدنى لرأسمال المؤسسات الأجنبية في الجزائر.

- في عام 2009 القانون رقم 09-01 المؤرخ في 17 فيفري 2009 يوضح أن الأشخاص الطبيعيين من جنسية أجنبية مقيمين وغير مقيمين والأشخاص المعنويين غير المقمين يسمح لهم بفتح حساب بالعملة الصعبة من خلال بنك وسيط معتمد والمقوم بعملة أجنبية قابلة للتحويل بحرية".

3- إصلاح قانون المنافسة: يحكم قانون المنافسة في الجزائر ثلاث نصوص ومرسومان لسنة 1995 و2003 على التوالي والذي عدل حسب قانون 25 يونيو 2008. والتغييرات التي ادخلت على مرسوم سنة 2003 هي كالتالي:[1]

par Investissement Développement Conseil S.A., 2009, PP, 30-32. Disponible en ligne à l'adresse consulté le:17/04/2016 : trade.ec.europa.eu/doclib/html/146120.htm

1- ibid., PP, 32-33

- التأكيد على حرية التسعير ولكن الرقابة على أسعار السلع والخدمات الإستراتيجية يتم من طرف الدولة بموجب اللوائح والقوانين(المادة 5 من المرسوم المعدل لسنة 2003).
- مجلس المنافسة هو المختص لإتخاذ القرارات (بالموافقة أو الرفض) بإستثناء تلك الناجمة عن تطبيق نص تنظيمي أو تشريعي(المادتين 19 و21 من قانون 2008).
- مجلس المنافسة هو سلطة مستقلة تكمل عمل وزارة التجارة(المادة 32 من قانون 2008).
- تم تعديل تشكيل مجلس المنافسة وتوسيعه ليشمل ممثلين عن المستهلكين (المادة 10 من قانون 2008).
- المواد 56 و58 و59 و62 و63 والمذكورة في المادة 62 مكرر تحدد العقوبات وتنفيذها (المادة 30، قانون 2008).

4- الإصلاحات في مجال التجارة: إن الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية في مجال التجارة كثيرة جداً، حتى ولو لم تكن هذه الإصلاحات في كثير من الحالات قد تمت بمناسب إتفاقية الشراكة والتي تشكل جزءاً من تطويع التشريعات المحلية بغرض تعزيز الإنفتاح التجاري، ونذكر منها:[1]

أ- تحت عنوان تنظيم الأنشطة التجارية: بدأت وزارة التجارة عملية تشمل ما يلي:

- مراجعة القانون التجاري.
- إعادة النظر في القانون المعني بالسجل التجاري(قانون رقم 04-08 المؤرخ في 14 أغسطس 2004).
- التخفيف من إجراءات التسجيل في السجل التجاري (ساري المفعول منذ يناير كانون الثاني 2003).
- تأطير المهن والأنشطة التجارية التي تتطلب قوانين خاصة(القانون رقم 04-02 المؤرخ في 23 حزيران 2004)، وإنشاء قواعد للتخطيط التجاري.

1-ibid., PP, 33-36

ب- *الإجراءات المؤسساتية لتعزيز الصادرات*:قد تم إنشاء العديد من المؤسسات لتطوير الصادرات منذ عام 1996 وهي:

- المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 يونيو 2004 يحدد تنظيم سير عمل الوكالة الوطنية لتعزيز التجارة (**ALgex**)، وتتمثل مهمها:

- المساهمة في وضع إستراتيجية ترويج الصادرات خارج المحروقات.
- الإرشاد وتقديم المعلومات التجارية والإقتصادية والتقنية اللازمة لإجراء عمليات التجارة الخارجية.
- إنشاء بوابة معلومات تمكين المشغلين للتعلم على الإنترنيت على جوانب مختلفة من التجارة الخارجية.
- الدعم والمساعدة للشركات في الفعليات التي تنظم في الخارج.

- المؤسسة الجزائرية للمعارض والأسواق (**SAFEX**) شركة مساهمة عامة، مجالات عملها أساساً هي:

- تنظيم المعارض والصالونات التجارية سواء كانت محلية، وطنية، إقليمية أو دولية.
- تنظيم مشاركة المؤسسات الجزائرية في المعرض والمؤتمرات التي تجري أساساً في الخارج.
- المساعدة المتنوعة للأعوان الإقتصاديين المشتغلين بالتجارة الدولية (معلومات حول لوائح المستخدم، فرص الأعمال في الخارج...).

- الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (**CAGEX**) وهي شركة مساهمة برأسمال قدره 450 مليون دينار موزعة بالتساوي بين 10 مساهمين(5 بنوك و5 شركات تامين)، مهمها الرئيسية:

- تأمين إئتمان الصادرات، غطاء المخاطر الناشئة عن التصدير.
- تأمين القروض المحلية: الإئتمان التجاري، القروض الاستهلاكية.
- تأمين المعرض، وبيع المعلومات الإقتصادية والمالية وتحصيل الديون والتأمين المشترك وإعادة التأمين.

- إنشاء صندوق تنمية الصادرات الخاصة (**FSPE**) بموجب قانون المالية 1996، والذي يهدف الى تقديم الدعم المالي للمصدرين في مجال نشاطهم وتعزيز وضع منتجاتهم في الأسواق الخارجية.

- إطلاق برامج ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يهدف الى بناء القدرات التجارية.

5- الإصلاحات في قطاع الزراعة: عرف القطاع الزراعي الجزائري منذ عام 2000م الجزائري سياستين زراعيتين متتابعتين هما المخطط الوطني للتنمية الزراعية وبرنامج التجديد الريفي والفلاحي، لقد تضمن المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية(2000-2008) مجموعة من التوجيهات الأساسية، حيث إستهدف تحسين الأمن الغذائي بغية تمكين السكان من إقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وكذا تحسين مستوي تغطية الإستهلاك بالإنتاج الوطني وتنمية قدرات إنتاج المدخلات الزراعية، من بذور وشتائل والإستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف إنجاز تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة. أما سياسة التجديد الزراعي والريفي (2008-2014) شرع في تنفيذها من قبل وزارة الزراعة والتنمية الريفية في عام 2008م، أساس هذه السياسة يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسالة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي، وتستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات والطاقات، وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتويها القطاع الزراعي الجزائري.

ثالثا- الامتيازات الممنوحة من طرف الاتحاد الاوروبي في اطار اتفاقيات الشراكة:

تعرض هذه النقطة إلى المساعدات المالية والفنية المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي للدول العربية والجزائر وكذا حجم وقيمة الإستثمارات الأوروبية المتدفقة نحو هذه الاخيرة:

1- المساعدات المالية الأوروبية للدولة الجزائرية:

عرفت آلية الدعم المالي التي أقرها إعلان برشلونة شمول مجالات جديدة لأول مرة، ووفق أداة جديدة إستحدثتها المجموعة الأوروبية وهي الصندوق من أجل المتوسط(MEDA)، ولتستفيد منه جميع الدول العربية، ففي إطار برنامج(MEDA 1) تم تحديد مبلغ إجمالي من المساعدات المالية قدر بـ 3075 مليون إيكو للفترة 1995-1999 كما تم تقديم خلال الفترة الممتدة من جانفي 1997 إلى ديسمبر 1999من البنك الأوروبي للإستثمار 81 قرضا بمبلغ إجمالي قدر بـ 2809 مليون إيكو.

رغم الآمال الكبيرة التي علقت على برنامج(MEDA 1) إلاّ أنه يلاحظ عدم إستطاعة الدول العربية إستخدام المبالغ المخصصة لها، حيث حجتها في ذلك ثقل الإجراءات الإدارية من الجانب الأوروبي وإنعدام الجدية لديه ولهذا كانت محاولة الإتحاد الأوروبي إعطاء دفعة جديدة لهذه العملية من

خلال برنامج (2 MEDA) للفترة 2000-2006 بتخصيص مبلغ 5350 مليون أورو. والجدول رقم 04 يوضح ذلك:

الجدول 04: يوضح المبالغ المخصصة والمستهلكة لكل بلد في إطار برامج (1MEDA)و(2MEDA)

البرنامج البلد المستفيد	برنامج ميدا 01			برنامج ميدا 02		
	المبلغ(مليون ايكو)	الإنفاق	الإنفاق %	المبلغ(مليون اورو)	الإنفاق	الإنفاق %
الجزائر	134	30	18	273	114	42
السلطةالفلسطينية	111	59	53	430	421	98
مصر	686	157	23	463	493	106
الاردن	254	108	42,5	262	285	109
لبنان	182	01	0,5	101	131	130
المغرب	660	128	19	812	656	81
سوريا	101	00	00	158	64	40,5
تونس	428	168	39	447	400	89
التعاون الاقليمي	471	223	47	884	606	69,5
المجموع	3057	874	29	3831	3169	83

Source: -commission européenne, **le processus de Barcelone, cinq ans après : 1995 – 1999**, Luxembourg office des publications officielles des communautés, 2000, P 21

-le bilan du programme MEDA - **Les notes d'alerte de centre international de hautes études agronomiques méditerranéenne** (CIHEAM) , Bruxelles , N°22 , 2006, P02.

يتبين من ملاحظة الجدول أعلاه أن نسب التسديد الفعلية أي ما يحصل عليه الشركاء فعليا من هذه المساعدات خلال الفترة 2000-2005 قد إرتفعت عن الفترة السابقة وهي تختلف من دولة إلى أخرى حيث تجاوزت عتبة 100% لدى بعض الشركاء في صورة مصر والأردن ولبنان، حيث تم منحهم مبالغ مالية تفوق مخصصاتهم السنوية على إعتبار موافقة المفوضية الأوروبية على تمويل مشاريع مرشحة سابقة ومشاريع جديدة، كما عرفت مخصصات دول الجزائر وتونس والمغرب هي الأخرى إرتفاع ولكن بنسب أقل بلغت على التوالي: 42% و81% و89%.

إضافة إلى التعاون المالي في إطار برنامج (MEDA)، إستفادت الجزائر أيضا من القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للإستثمار، حيث قدر إجمالي القروض المتحصل عليها خلال الفترة 1996-2000 بـــ 746,4 مليون أورو من بين 6471,6 مليون أورو المخصصة للشركاء المتوسطيين بإستثناء تركيا إسرائيل.

أما في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، إستفادت الجزائر خلال 2007-2013 من 363 مليون أورو موزعة حسب المجالات التالية: 27 مليون أورو لإصلاح القضاءوالحوكمة، و197 مليون أورو للنمو الإقتصادي والتشغيل، و66,5 مليون أورو لدعم الخدمات العمومية والأساسية، وفي الأخير 75,5 مليون أورو للتنمية المستدامة والثقافة.[1]

2- المساعدات الفنية الأوروبية للدولة الجزائرية:

يعتبر دعم التحول الإقتصادي والتجاري سمة أساسية من سمات التعاون من أجل التنمية في الجزائر، في إطار نموذج إقتصادي لا يزال يعتمد لحد كبير على صادرات المحروقات. كجزء من إتفاقية الشراكة المعمول بها منذ عام 2005، يمول الإتحاد الأوروبي مجموعة من البرامج المصممة لتعزيز الهياكل الإقتصادية للدولة الجزائرية من أجل تحقيق تنمية إقتصاديةوإجتماعية مستدامة، والجدول 05 يوضح تلك البرامج:

الجدول 05: يوضح برامج الإتحاد الأوروبي لتعزيز الهياكل الإقتصادية للدولة الجزائرية منذ 2001

البرنامج	الفترة
- برنامج دعم إعادة الهيكلة الصناعية والخصخصة (ARIP)	2001-2008
- برنامج تحديث القطاع المالي(MSF)	2001-2007.
-برنامج التحديث ودعم الإصلاحات الإدارية(MARA)	2004-2008.
-برنامج دعم إدارة الاقتصاد(AMECO)	2007-2011.
- برنامج دعم لتسهيل التجارة(FACICO)	2009-2011.

1- Marek Skolil et al, **« RAPPORT DE COOPÉRATION UNION EUROPÉENNE – ALGÉRIE »** la Délégation de l'Union européenne en Algérie, Édition 2014, P, 15 : Disponible en ligne à l'adresse consulté le:17/04/2016: http://eeas.europa.eu/delegations/algeria/documents/rapport_cooperation_2014-_fianle_-_version_web.pdf

- برنامج دعم تنفيذ اتفاقية الشراكة (P3A I, P3A II et P3A III)	منذ عام 2008.
- برنامج دعم التنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	-2000 (PME I) 2007 -2009 (PME II) 2014
- مشروع دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية في شمال غرب الجزائر (PADSEL-NOA)	تاريخ الانطلاق 2014
- المنتدى الأورومتوسطي للمعاهد الاقتصادية(femise)، الذي يعمل على تعزيز الحوار والبحث في القضايا الاجتماعية والاقتصادية،	
- التعاون في مجال الإحصائيات(MEDSTAT III).	
- الالية الأورو-متوسطية لتسهيل التجارة والاستثمار(TIFT).	
- التنمية الصناعية والبيئة(Switch-Med).	
- برنامج تحسين مناخ الأعمال في جنوب البحر الأبيض المتوسط،	
– برنامج دعم تطوير الأعمال والشراكة الاستثمارية في جنوب البحر الأبيض المتوسط(EUROMED INVEST)	
– برنامج تقديم الدعم لتطوير ثقافة الصناعات الإبداعية والتجمعات في جنوب البحر الأبيض المتوسط.	
فيما يخص البرامج الموجهة مباشرة لقطاع الزراعة فقد سجلت البرامج التالية:	
- برنامج تقريب الريف بمبلغ 11 مليون اورو.	2006
- برنامج الإجراءات الرائد للتنمية الريفية والزراعة في الجزائر (ENPARD) ويميل إلى التركيز على التنمية الاقتصادية على المستويات المحلية والريفية، مساهمة الاتحاد الاوروبي 20 مليون اورو.	2018-2014
-برنامج دعم تنويع الاقتصاد - قطاعي الزراعة والصناعات الزراعية والسياحة (DIVECO 1)، المبلغ الاجمالي للمشروع 20 مليون اورو منها 17,5 مليون تقدم من طرف الاتحاد الاوروبي.	2015-2011
- برنامج دعم تنويع الاقتصاد - مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية (DIVECO 2) جاء ليكمل برنامج(DIVECO 1) تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال التنمية المستدامة وتحسين الأداء الاقتصادي.	2017-2013
- تعزيز القدرات البحثية للمركز الوطني لتنمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية (CNRDPA)، مساهمة الاتحاد الأوروبي 1.14 مليون اورو.	2014-2012
-Observatoire des filières agricoles et agroalimentaires au sein de l'INRAA مساهمة الاتحاد الأوروبي1.17مليون اورو.	2014-2012

Source: MarekSkolil et al,« **RAPPORT DE COOPÉRATION UNION EUROPÉENNE–ALGÉRIE** » la Délégation de l'Union européenne en Algérie, Édition 2014, PP,16-17 :Disponible en ligne à l'adresse consulté le:17/04/2016:
http://eeas.europa.eu/delegations/algeria/documents/rapport_cooperation_2014-_fianle_-_version_web.pdf

3-الإستثمارات الأوروبية المتدفقة للجزائر:

يعد الإستثمار أحد المواضيع الرئيسية في إتفاق الشراكة الجزائرية-الأوروبية، حيث نجد عدة مواد من الإتفاقية تذكر أو تشير إلى أثار ذلك على وجه التحديد، رغم ذلك من الواضح أن الإستثمارات المحلية هي الأكثر أهمية بنسبة 98,88% من عدد المشاريع المنجزة والمخططة في الجزائر، وبنسبة 78,65% من القيمة الإجمالية للمشاريع الإستثمارية و87,5% من عدد الوظائف المخطط لها، في حين نجد مجموع الإستثمار الأجنبي (الإستثمار الأجنبي المباشر وإستثماراتالإتحاد الأوروبي) لا تمثل سوى 1.12% من إجمالي المشاريع و21,35% من القيمة الإجمالية للمشاريع الإستثمارية و12,5% من فرص العمل الجديدة التي سيتم إنشاؤها، والجدول 06 يوضح ذلك:

الجدول 06: يلخص المشاريع الإستثمارية المصرح بها للفترة 2002-2015

المشروع الاستثماري	عدد المشاريع	%	قيمة المشاريع (مليون دينار)	%	عدد مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	59563	98,88 %	9100521	78,65 %	904762	87,5 %
استثمار الاتحاد الاوروبي	274	%0,46	563346	%4,86	39939	3,86 %
الاستثمار الاجنبي المباشر	402	%0,66	1908345	16,49 %	89315	8,64 %
مجموع الاستثمار الاجنبي	676	%1,12	2471691	21,35 %	129254	12,5 %
المجموع	60239	%100	11572213	%100	1034016	100 %

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، متوفرة على الموقع التالي، تاريخ اخر زيارة 2016/04/17

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

عند التدقيق في حجم وقيمة إستثمارات دول الإتحاد الأوروبي في الجزائر نجدها تستهدف مجالات إستثمارية دون أخرى كما هو موضح في الجدول رقم 7، حيث من قراءة هذا الجدول نسجل الملاحظات التالية:

- القطاعات الأكثر طلباً من قبل المستثمرين الأوروبيين: هي قطاعات الصناعة، وأشغال البناء والخدمات.
- القطاعات الأقل طلباً من قبل المستثمرين الأوروبيين: هي قطاعات الزراعة والنقل والسياحة.
- القطاعات الغير مطلوبة من قبل المستثمرين الأوروبيين: قطاعات الاعلام والاتصالات والصحة.
- لا تمثل الإستثمارات الأوروبية في قطاع الزراعة أهمية كبيرة من مجموع الإستثمارات الأجنبية في قطاع الزراعة، حيث لا تمثل سوى نسبة 8,08% من عدد المشاريع، و0,38% من قيمة المشاريع الإستثمارية الأجنبية في قطاع الزراعة، في حين لا تساهم إلاّ 1,87% من عدد الوظائف المخطط لها.

مما سبق، يمكننا القول أن قطاع الزراعة الجزائري ورغم ما يتوفر عليه من مقومات وفرص إستثمارية إلاّ أنه لا يشكل عامل جذب للإستثمارات الأوروبية.

الجدول 07: توزيع المشاريع الإستثمارية الأوروبية حسب قطاع النشاط للفترة 2002- 2008

المشروع الاستثماري	عدد المشاريع	%	قيمة المشاريع (مليون دينار)	%	عدد مناصب الشغل	%
استثمار الاتحاد الاوروبي	282	%100	272163	%100	23981	%100
استثمار الاتحاد الاوروبي في قطاع الزراعة	08	%2,84	1811	0,68 %	441	1,84 %
استثمار الاتحاد الاوروبي في قطاع اشغال البناء	32	11,34 %	11005	4,05 %	2386	9,95 %
استثمار الاتحاد الاوروبي في قطاع الصناعة	148	52,49 %	206943	76,03 %	10663	44,47 %

استثمار الاتحاد الاوروبي في قطاع النقل	11	%3,90	8779	3.22 %	2016	8,41 %
استثمار الاتحاد الاوروبي في قطاع السياحة	06	%2,13	12756	4,68 %	3355	13,99 %
استثمار الاتحاد الاوروبي في قطاع الخدمات	76	26,95 %	30859	11,33 %	5106	21,29 %
استثمار الاتحاد الاوروبي في قطاع الاتصال	01	%0,35	11	0,005 %	14	0,05 %
مجموع الاستثمارات الاجنبية في قطاع الزراعة	99	-	472165	-	23469	-

Source:1- G. NANCY – B. KREITEM - B. PICOT, « **Programme MEDA II de l'Union Européenne pour les pays du Sud & Sud Est de la Méditerranée : Evaluation de 'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE »,** Un projet réalisé par Investissement Développement Conseil S.A., 2009, PP, 124-126. Disponible en ligne à l'adresse consultéle:17/04/2016 : trade.ec.europa.eu/doclib/html/146120.htm

رابعا- أثارإتفاقية الشراكة الجزائرية-الأوروبية على الصادرات الزراعية الجزائريةللإتحاد الأوروبي:

سنتناول بالدراسة في هذه النقطة تأثيرات إتفاقية الشراكة الجزائرية-الأوروبية على المبادلات التجارية مع التركيز على الجانب الزراعي من خلال دراسة تحليلية وتقييمية لواقع الصادرات الزراعية في ظل هذه الإتفاقية.

1- آثار اتفاقية الشراكة علىالميزانالتجاري والميزان التجاري الزراعي:

نحاول من خلال الجدول رقم 08 تتبع تطورات الميزان التجاري الكلي والزراعي الجزائري مع الإتحاد الأوروبي، ومعدلات نمو الصادرات والواردات الكلية والزراعية بعد دخول إتفاقية الشراكة الجزائرية حيز التنفيذ.

الجدول 08: تطور الميزان التجاري والميزان التجاري الزراعي الجزائري مع الإتحاد الأوروبي

البيانات / السنوات	الصادرات الكلية		الواردات الكلية		رصيد الميزان التجاري	الصادرات الزراعية		الواردات الزراعية		رصيد الميزان التجاري
	القيمة مليار اورو	النمو%	القيمة مليار اورو	النمو%		القيمة مليار اورو	النمو%	القيمة مليار اورو	النمو%	
2002	-	-	-	-	-	0,032	-	1,30	-	-1,37
2003	-	-	-	-	-	0,040	25	1,04	-20	-1
2004	9,51	-	15,25	-	-5,73	0,041	2,5	1,19	14,42	-1,15
2005	10,49	10,4	20,88	36,9	-10,38	0,051	24,39	1,22	2,52	-1,16
2006	9,97	-5	24,15	15,7	-14,17	0,054	5,88	1,26	3,27	-1,20
2007	11,27	13	20,58	-14,8	-9,31	0,048	-11,11	1,49	18,25	-1,44
2008	15,40	36,7	28,26	37,3	-12,85	0.047	-2,08	2,28	53,02	-2,23
2009	14,82	-3,8	17,14	-38,4	-2,59	0.035	-25,53	1,77	-22,36	-1,73
2010	15.59	5,2	21,07	21,1	-5,48	0.033	-5,71	2,01	64,15	-1,97
2011	17,31	11	27,85	32,1	-10,53	0,117	254,54	3,14	56,21	-3,02
2012	12,21	22	32,76	17,7	-11,64	0.070	-40,17	2,83	-9,87	-2,76
2013	22,39	6	31,92	-2,6	-9,52	0,103	47,14	3,19	12,72	-3,08
2014	23,39	4,5	29,45	-7,7	-6,07	0,084	-18,44	3,59	12,53	-2,50

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الاحصائيات الواردة في:

-الصادرات والواردات الزراعية من بيانات مكتب تنشيط الصادرات التابع للمفوضية الأوروبية على الموقع الالكتروني: تاريخ أخر زيارة: 2016/04/17

http://exporthelp.europa.eu/thdapp/display.htm?page=st%2fst_Statistics.html&docType=main&languageId=en

- الصادرات والواردات الكلية من بيانات المديرية العامة للتجارة التابع للمفوضية الأوروبية على الموقع الالكتروني: تاريخ أخر زيارة: 2016/04/17

http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_113343.pdf

من خلال ملاحظة الجدول يمكن تأكيد الملاحظات التالية:

- في تجارتها مع الإتحاد الأوروبي حققت الجزائر ميزان تجاري يتميز بالعجز خلال الفترة 2004-2014، نفس الملاحظة تسجل على الميزان التجاري الزراعي الذي حقق عجزاً تجارياً مستمراً خلال الفترة 2002-2014، مع التأكيد على زيادة حدته مع دخول إتفاقية الشراكة حيز التنفيذ.

- منذ عام 2004 معدلات الزيادة في قيمة الواردات تفوق بكثير معدلات الزيادة في قيمة الصادرات، مما سينعكس سلبا على نسبة تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية وهي نفس الملاحظة التي يمكن سحبها على معدلات

الزيادة في قيمة الواردات والصادرات الزراعية التي بدأت اكثر وضوحاً منذ عام 2007.

- عرفت معدلات نمو الصادرات الكلية نحو الإتحاد الأوروبي تذبذباً، حيث إنخفضت مباشرة بعد دخول إتفاقية الشراكة حيز التنفيذ ثم شهدت إرتفاعاً لكن ما لبثت أن إنخفضت مسجلة معدل نمو سلبي وهكذا حتى نهاية الفترة المدروسة.

- عرفت معدلات نمو الصادرات الزراعية نحو الإتحاد الأوروبي معدلات نمو سلبية معظم الفترة المدروسة، بسبب ظروف الإنتاجية الداخلية من جهة ومن جهة أخرى ظروف التجارة الدولية (المعوقات الجمركية والغير الجمركية التي يتبناها الإتحاد الأوروبي).

مما تقدم، نستنتج أن إتفاقية الشراكة الجزائرية-الأوروبية ورغم الإمتيازات والتفضيلات الممنوحة في إطارها إلاّ أنها لم تحسن من رصيد الميزان التجاري والميزان التجاري الزراعي الذي بقي سالبا، كما لم تعزز موقع الصادرات الزراعية الجزائرية.

2- نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية:

إن نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية ضعيفة جداً كما هو موضح في الجدول رقم 09 حيث بلغت في أحسن الأحوال 4,28% عام 2006 أي بعد دخول إتفاقية الشراكة حيز التنفيذ بسنة، نتيجة ضعف الإنتاج الزراعي الداخلي وكثرة الحواجز الجمركية والغير جمركية التي يعتمدها الإتحاد الأوروبي من جهة ومن جهة ثانية إعتماد الدولة الجزائرية بصفة كبيرة على الواردات الزراعية من الإتحاد الأوروبي والتي يتم تمويلها إنطلاقا من مداخيل المحروقات أي أن القطاع الزراعي عوض أن يكون مصدر للتنمية أصبح عبئ على الاقتصاد الوطني والجدول التالي يبين نسب التغطية الضعيفة للصادرات الزراعية الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي للواردات الزراعية الأتية من هذا الأخير:

الجدول 09: يوضح نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية خلال الفترة 2002-2014

البيان	الصادرات	الواردات	نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية
2002	0,032	1,30	%2,46
2003	0,040	1,04	%3,84

2004	0,041	1,19	%3,44
2005	0,051	1,22	%4,18
2006	0,054	1,26	%4,28
2007	0,048	1,49	%3,22
2008	0.047	2,28	%2,06
2009	0.035	1,77	%1,97
2010	0.033	2,01	%1,64
2011	0,117	3,14	%3,72
2012	0.070	2,83	%2,47
2013	0,103	3,19	%3,22
2014	0,084	3,59	%2,33

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم 09

3- تنافسية الصادرات الزراعية:

أصبحت التنافسية ضرورة لضمان إستمرارية التنمية الإقتصادية وتحسين مستويات المعيشة لأفراد المجتمع، غير أن مفهوم التنافسية ما يزال غير مُعَرَفْ بدقة، حيث أنه يتعلق بقدرة وأداء الشركات والدولة على بيع وتوريد السلع والخدمات التي ينتجها بجودة ويقدمها بالأسعار التنافسية في الأسواق المحلية والدولية.

*أ- الميزة النسبية الظاهرة (**RCA**) والميزة النسبية الظاهرة الثنائية (**BRCA**):*[1]

تعتبر الميزة النسبية الظاهرة من مقومات تنافسية منتجات الدول في الأسواق العالمية، حيث تشير إلى ميزة الدول في منتج يميزها من غيرها من الدول المنتجة للسلع المنافسة، ويمكن حسابه لبلد ما ***J*** لمجموعة منتجات أو فرع إنتاج ***i*** من خلال العلاقة التالية:

1-أمانة الانكتاد ، **"اعاد بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني: نحو الانتعاش الاقتصادي وتكوين الدولة"**، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، الامم المتحدة نيويورك وجونيف، 2011، ص، 30.مأخوذ من الموقع الالكتروني التالي والذي تم الاطلاع عليه أخر مرة يوم: 2016/04/17 http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gdsapp2010d1_ar.pdf

$$RCA = \frac{X_{ij} / X_{it}}{X_{wj} / X_{wt}}$$

حيث t يرمز إلى الزمن، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر وأعداد صحيحة موجبة، وتدل المجموعات التي تقل فيها المؤشر قيمة المؤشر عن الواحد الصحيح إلى الإفتقار إلى ميزة نسبية، أما القيمة المرتفعة لمؤشر الميزة النسبية الظاهرة فإنها تدل على أن البلد يتمتع بميزة تصدير السلعة إلى البلد أو الإقليم المعني أكبر مما لو قام بتصدير سلعة ذات قيمة أدنى للمؤشر المذكور، أما فيما يخص الميزة النسبية الظاهرة الثنائية فتحسب بالعلاقة التالية:

$$BRCA = \frac{X_{iE} / \sum_i X_{iE}}{\sum_j X_{ijE} / \sum_i \sum_j X_{ijE}}$$

حيث: X_{iE} تمثل الصادرات نحو الإتحاد الأوروبي للمنتج***i***.

X_{ijE} صادرات الدول ***j*** بما فيها الجزائر نحو الإتحاد الأوروبي.

من خلال دراسة أعدت من طرف المفوضية الأوروبية حول تقييم حالة تنفيذ الشراكة الجزائرية-الأوروبية بينت أن الجزائر لديها الميزة النسبية الظاهرة الثنائية ***(BRCA>1)*** والميزة النسبية الظاهرة***(RCA>1)*** في مواجهة الدول الأخرى في عشرات المنتجات، غير أن عدد مهم من المنتجات خاصة الزراعية غير خاضع للتطوير وبالتالي لا يساهم في تنمية الصادرات، من جهة أخرى حددت الدراسة أن بعض المنتجات تملك ميزة تنافسية تجاه دول خارج الإتحاد الأوروبي ولكن ليس في مواجه الإتحاد الأوروبي بسبب الممارسات الجمركية والغير جمركية التي يتبنها هذا الأخير، والجدول التالي يبين أهم السلع المصدرة من طرف الجزائر والتي تملك ميزة نسبية ظاهرة وثنائية.

الجدول 10: يوضح الميزة النسبية الظاهرة لبعض المنتوجات المصدرة من طرف الجزائر.

المنتج		الميزة النسبية الظاهرة *(RCA)*	الميزة النسبية الظاهرة الثنائية *(BRCA)*
2711	غاز البترول والمواد الكربونية الاخرى	17,964	14,494
2510	فوسفات الكالسيوم الطبيعية، فوسفات	11,418	4,976

2709	زيوت النفط الخام أو المعادن	8,070	7,097
2814	نشادر لا مائي او في محلول مائي	6,851	8,493
2707	الزيوت وغيرها من المشتقات	6,184	4,922
4105	الجلود المدبوغة	3,733	5,725
5803	الشاش من الاقمشة	2,373	1,368
2710	زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية	1,735	2,292
2706	زفت الفحم، الفحم البني	1,715	1,832
2904	مشتقات الكبريت، الازوتاوالنيترات	1,686	1,921
4501	الفلين، خام او محضر تحضيرا بسيطا	1,612	0,347
4503	مواد الفلين الطبيعي	1,376	1,023
7901	الزنك، غير المشكل	1,139	0,889
1103	زهرة الدقيق، في شكل دقيق او كتل	1,095	1,416
1212	الخروب، اعشاب بحرية، البنجر السكري	1,011	1,322
4502	فلين طبيعي	0,901	0,190
7404	نفايات وخردة النحاس	0,821	0,733
0804	التمر والتين والاناناسوالافوكادو والجوافة	0,805	0,475

Source:1- G. NANCY – B. KREITEM - B. PICOT, « **Programme MEDA II de l'Union Européenne pour les pays du Sud & Sud Est de la Méditerranée : Evaluation de 'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE** », ibid, P, 63

من ملاحظة الجدول نسجل وجود 13 بند جمركي له ميزة نسبية ظاهرة معظمها متعلق بالصناعة، أما منتجات القطاع الزراعي التي لها ميزة هي: الجلود المدبوغة، والفلين خم أو محضر تحضيراً بسيطاً، ومواد الفلين الطبيعي، وزهرة الدقيق في شكل دقيق أو كتل، والخروب، والأعشاب البحرية(الطحالب)، والبنجر السكري. لكن عند النظر الى الميزة النسبية الظاهرة الثنائية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يستثنى من القائمة السابقة منتوج الفلين خامأو محضر تحضيراً بسيطاً.

ب- التشابه في الصادرات الزراعية للدول العربية نحو الإتحاد الأوروبي:

من القضايا الأخرى التي تستحق الذكر درجة المنافسة بين الدول العربية في تصدير منتجاتها الزراعية إلى أسواق الإتحاد الأوروبي. ولتحديد درجة تلك المنافسة يكفي تحليل تشابه التركيب السلعي للصادرات الزراعية للدول العربية نحو الإتحاد الأوروبي بإستخدام مؤشر« **Finger**و**Kreinin** »(1979) والذي يقيس درجة التشابه الصادرات بين دولتين فيما يتعلق بنمط تخصصها في المنتجات المختلفة، حيث كلما كانت

قيمة المؤشر للتشابه كبيرة بين الدولتين يعني ذلك إزدياد التشابه في بنية الصادرات وإزدياداحتمال وجود منافسة كبيرة بينهما حيث يتوجب على الدولتين تصدير نفس المنتجات إلى نفس الأسواق. ويتم تعريف مؤشر تشابه الصادرات إنطلاقاً من المعادلة الرياضية التالية: $XS_{jk}=\Sigma(\min X_{ij}-X_{ik})$، حيث أن X_{ij}هي نصيب المنتج ***i*** في إجمالي الصادرات الزراعية للدولة ***j*** نحو الإتحاد الأوروبي و X_{ik} نصيب المنتج ***i*** في إجمالي الصادرات الزراعية للدولة ***k*** نحو الإتحاد الأوروبي.[1]

الجدول11: يوضح تشابه الصادرات الزراعية فيما بين الدول العربية للفترة 2002-2014

الدولة	الدول المقارنة							
	الجزائر	الأردن	تونس	المغرب	مصر	لبنان	سوريا	فلسطين
الجزائر	%100							
الأردن	%20,65	%100						
تونس	%40,37	%28,10	%100					
المغرب	%29,68	%58,70	%44,70	%100				
مصر	%46,20	%27	%75,88	%37,80	%100			
لبنان	%11,17	%15,80	%17,42	%21,68	%50,18	%100		
سوريا	%63,37	%57,09	%50,01	%99,33	%50,46	%27,70	%100	

المصدر: الحسابات من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في: المنظمة العربية للتنمية الزراعية،**"الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعيةالعربية"**، المجلد 33، الخرطوم، السودان، 2013م، ص ص، 197-244. مأخوذ من الموقع التالي (تاريخ آخر زيارة 10/2015/01):http://www.aoad.org/statbook33.htm

نجد بناءاعلى جدول تشابه الصادرات الزراعية للدول العربية أن الدول التي يمكن أن تكون منافسة للجزائر في أسواق الإتحاد الأوروبي هي سوريا

1-Antonios-NikolaosKalyvas and Allan Webster," **A Simple Measure of the Similarity of the Sectoral Composition of Inward Investment and Its Possible Uses**", Research Papers, The Business School Bournemouth University, October 2011, PP,7-8. Article disponible en ligne à l'adresse consulté le: 20/03/2015 http://law.bournemouth.ac.uk/downloads/simple-measure-of-similarity-of-sectoral-composition.pdf

ومصر وتونس وبدرجة أقل المغرب. ويمكن أن نفسر التشابه في التركيب السلعي لصادرات هذه الدول نحو الإتحاد الأوروبي بالتشابه الموجود في هيكل الإنتاج الزراعي لهذه الدول وربما بالميزة النسبية لإنتاج نفس المنتجات الزراعية.

أما عن بقية الدول فإنه يوجد منافسة بين المغرب وتونس ومصر وسوريا وهذا يعود إلى إزدياد الكفاءة في القطاع الزراعي لهذه البلدان كنتيجة لتوقيع إتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

المحور الخامس: معوقات نفاذ الصادرات الزراعية الجزائرية والعربية إلى الأسواق الأوروبية:

لابد من الإدراك الكافي للجوانب الجمركية وغير الجمركية التي تحيط بإتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية وكذا الظروف الداخلية للإنتاج الزراعي لفهم المسألة الحقيقية وراء ضعف أداء الصادرات الزراعية العربية والجزائرية وعدم زيادة قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الأوروبية على الرغم من وجود تلك الاتفاقيات.

أولا– ظروف الانتاج الزراعي في الجزائر:

أكدت العديد من الدراسات الإقتصادية أن الزراعة في الدولة الجزائرية ومنذ الإستقلال تشكو من عدة مشاكل ومعوقات أثرت سلبا على الإنتاج الزراعي بمختلف فروعه مما إنعكس في حجم وقيمة الصادرات والواردات الزراعية للبلد وبالتالي على الميزان التجاري، هذه المشاكل والمعوقات يصعب التأكيد على إحداها دون غيرها والتي تتراوح بين عوامل طبيعية اقتصادية اجتماعية تنظيمية وقانونية، وعلى العموم يمكن إيضاح هذه المشاكل في النقاط التالية:[1]

- ضُعف الإستهلاك الوطني فيما يخص الأراضي الزراعية وتأثير العوامل البيئية (الجفاف وقلع الأشجار) والبشرية (إنعدام السياسات العقارية أو عدم ملائمتها...) في آن واحد في نوعية الأرض الزراعية وفي مردوديتها بصورة مباشرة.

- عدم فعالية برامج الاستصلاح الزراعي، فعلى سبيل المثال قدرت المساحة المستصلحة في إطار المخطط الوطني للتنمية الزراعية (**PNDA**) بـ 167267هكتار ممثلة 18% من المساحة المستهدفة للاستصلاح.

1- عمار سعد الله، **"رهانات التنمية الزراعية في الاقتصاديات بطيئة النمو دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012/2011، ص ص، 180-191.

- ضعف المساحة المعتمدة على الري الحديث,ففي عام 2008 م على سبيل المثال قدرت المساحة الخاضعة للري الحديث بحصة 855.72 ألف هكتار أي بنسبة 17.6% من المساحة المزروعة والمقدرة بحصة 4861.46هكتار.

- ضَعْف استخدام الطرق العلمية في عملية العناية والتسمين الخاصة برؤوس الماشية والأبقار حيث تعتبر الجزائر من الدول العربية الأضعف من حيث وزن الذبيحة سواء بالنسبة للأغنام والماعز أو الأبقار,فبالنسبة للأبقار قدر متوسط وزن الذبيحة بالجزائر عام 2008م بـ 203 كغ/ رأس لتأتي بذلك سادسا بعد كل من لبنان بـ 372.41كغ/رأس ثم الكويت بـ 213 كغ/رأس والعراق بـ 211/كغ /رأس وفلسطين وليبيا بوزن 205 كغ/رأس لكل منهما,أما بالنسبة لوزن ذبيحة الأغنام والماعز فقدر وزن الذبيحة 19.40كغ/رأس ما يضعها في المرتبة الحادية عشر عربيا وبالمقارنة مع بعض الإقتصاديات العربية نجد أن وزن الذبيحة في لبنان وليبيا قدر بـ 30كغ/رأس وعمان بـــ 27.60كغ/رأس وسوريا والكويت بـ 25كغ/رأس.

- ضعف مساحة الأعلاف الخضراء في الدولة الجزائرية,ففي عام 2008م قدرت مساحتها بحصة 99440 هكتار وبنسبة 0.30% من المساحة الإجمالية للمراعي في الجزائر.

- انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي: على رغم مجهودات الدولة الجزائرية في محاربة الأمية وإرساء أسس التعليم إلا أن عدد الأميين بها قدر عام 2008م بـ 6108000 شخص أي حوالي 6/1 المجتمع الجزائري كان معظمهم من سكان المناطق الريفية.

- نقص العمالة الزراعية المدربة: نادراً ما يُقبل الطلبة على التكوين في هذا القطاع غير المفضل إجتماعياً وغير المغري ماديا وأحسن مثال على ذلك عدد الطلبة الذين يلتحقون بمعاهد التكوين الفلاحي نجد من بين 100 متخرج من المعاهد الفلاحية 40 منهم فقط يستمرون في هذا الميدان والسبب أنهم نادرا ما يكملون تكوينهم أو أنهم إذا أكملوه فإنهم لا يزاولون نشاطاً فلاحياً.

- طبيعة القروض الممنوحة والتي هي قروض قصيرة المدى (قروض استغلال) بما لا يسمح للفلاحين من تجديد عتادهم الفلاحي مثل القرض

الرفيق,وتمثل القروض القصيرة الأجل حوالي 30% من جملة القروض الممنوحة للقطاع الزراعي عام 2008م.

- البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي: تعد القدرات المؤسسية في مجالات البحوث والإرشاد ضعيفة في الدولة الجزائرية وذلك لضعف تمويل هذا النشاط الذي لا يشكل إلا نسبة ضئيلة,حيث تشير الإحصائيات إلى أن النفقات الحكومية التي خصصت للبحث في كل الميادين لم تتجاوز 0.9% من إجمالي الميزانية العامة الدولة أين نصيب الفلاحة لم يتعدى 0.33% ، ولقد قسمت الموارد المالية الموجهة للقطاع الفلاحي ما بين ميزانية التسيير وميزانية التجهيز، حيث أن ميزانية التسيير تشكل لوحدها 84% من إجمالي الميزانية المخصصة للقطاع الفلاحي، وأن الجزء الأكبر من ميزانية التسيير مخصص للأجور...

-يؤكد الإحصاء العام للزراعة خلال 2001م هيمنة الإستثمارات الصغيرة أين 62% من الإستثمارات الجزائرية تمتل كمساحة زراعية تقل عن 5 هكتار أما الإستثمارات الكبيرة فهي بنسبة 24% من المساحة الصالحة للزراعة وتمثل سوى 2% من مجموع الإستثمارات الجزائرية وهو ما لا يساعد على تطوير الإنتاجية والإنتاج كون الحيازات الصغيرة تعرف مجموعة من المشاكل والسلبيات.

- الجوانب القانونية: تضارب القوانين الصادرة من طرف السلطات العمومية,حيث أن إلغاء قوانين وإستحداث أخرى فيما يتعلق بالتنازل والإستغلال وحق الإمتياز كان من بين الأسباب في خروج أراضي زراعية من دائرة النشاط الفلاحي وصراعات قانونية حول العقار الفلاحي,بما يعطل أداء القطاع الزراعي للدور المنوط به في الدولة الجزائرية.

ثانيا- الوصول إلى الأسواق الأوروبية والحواجز غير الجمركية:

تعني الحواجز غير الجمركية جميع التدابير الأخرى من غير التعريفات الجمركية التي تشوه التجارة والتي تضم: معايير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية أمام التجارة، ومعايير الغذاء والصحة النباتية، وبراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية وقواعد المنشأ.

1- مسألة قواعد المنشأ:

يطبق الإتحاد الأوروبي قواعد منشأ صارمة حيث يحدد درجة "التغيير الكافي" التي يجب أن يخضع لها المنتج كي يعتبر بلد من البلدان أنه هو منشأ هذا المنتج. ويسمح تراكم قواعد المنشأ بإعتبار بعض عمليات التصنيع التي تتم

في أي دولة في المنطقة وكأنها عمليات تمت داخليا وعلى الرغم من ذلك فيشترط إنشاء منطقة التجارة الحرة من أجل تطبيق قواعد المنشأ التراكمي.[1]

وتطرح قواعد المنشأ التفضيلية المتبعة ضمن منطقة التجارة الأورومتوسطية على الرغم من دورها لمنع عملية المراجحة(*) ثلاثة مشاكل رئيسية للدول العربية والجزائر:

الأولىهي أن قواعد المنشأ قد تكون معقدة ومكلفة. فعلى سبيل المثال يتوجب على منتجي الدول العربية والجزائر والذين يسعون للاستفادة من منطقة التجارة الأورومتوسطية الاحتفاظ بالسجلات التي تتضمن تصنيف التعريفة الجمركية ليس فقط للمنتجات النهائية وإنما أيضا للمواد الأولية والوسيطة المستوردة من دول أخرى. وتقدر التكاليف الإدارية اللازمة لتنفيذ الإجراءات الحدودية بأنها كبيرة وتتراوح بين 3-5% من قيمة السلعة المصدرة.[2]

والثانية هيإنحراف التجارة نتيجة التأثير على كفاءة نظم الإنتاج في الدول المتمتعة بالمعاملة التفضيلية. فعلى سبيل المثال من أجل تحقيق متطلبات قواعد المنشأ التي يفرضها الإتحاد الأوروبي قد يطلب من الدول العربية والجزائر بصفتها دول متمتعة بالمعاملة التفضيلية أن تستورد مستلزمات معينة من الإتحاد الأوروبي الأكثر تكلفة من تلك المستوردة من دول أخرى مما يجعل هذا الأمر يشكل حماية فعّالة لبعض القطاعات الحساسة في الإتحاد الأوروبي، كما أن النتيجة لا تتوافق وتتقاطع مع أهداف النظام التجاري متعدد الجهات.[3]

1- خوسيه ماريا غارسيا ألفاريس كوكه، **"التقرير النهائي حول الشراكة السورية الأوروبية وانعكاساتها على الزراعة"**، المركز الوطني للسياسات الزراعية (napcy)، دمشق، سوريا، 2001م، ص، 54. مأخوذ من الموقع الالكتروني التالي والذي تم الاطلاع عليه أخر مرة يوم: 2015/02/20

http://www.agriportal.gov.sy/napcsyr/dwnld-files/policy_studies/ar/09_eu_sy_ass_ag_ar.pdf

*- عملية المراجحة تعني قيام الدولة المتمتعة بالأفضلية بإعادة تصدير بضائع مستوردة إلى الدولة التي تمنح التفضيلات، لكن توجد قواعد صارمة للمنشأ في الاتحاد الأوروبي تحدد درجة التغيير الكافي التي يجب أن يخضع لها المنتج كي يعتبر بلد من البلدان أنه هو منشأ هذا المنتج.

2- خوسيه ماريا غارسيا ألفاريس كوكه، **"التجارة والسياسات المحلية في الاقتصاد المفتوح"**، المركز الوطني للسياسات الزراعية (napcy)، دمشق، سوريا، 2003م، ص ص، 79- 80. مأخوذ من الموقع الالكتروني التالي والذي تم الاطلاع عليه أخر مرة يوم: 2015/01/20

http://eco4.voila.net/politiqueeneconomieouverte.pdf

3- أحمد الكواز، **"التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي"**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 81،مارس 2009، الكويت، ص، 15. مأخوذ من الموقع الالكتروني التالي والذي تم الاطلاع عليه أخر مرة يوم: 2015/03/20

http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/36/36_develop_bridge81.pdf

أما الثالثة فتتمثل في ضرورة إدراك المشاكل العملية لتشابك اتفاقيات المناطق التجارية الحرة لكونها تقود إلى التنافس بين المنتجين الذين يواجهون تكاليف إنتاج مختلفة (بسبب استيرادهم لمواد تخضع لتعريفات ورسوم مختلفة تبعا للبلد المصدر). وعادة ما يشار إلى أنظمة التشابك بين هذه النوعية من الاتفاقيات بنظام "المحور والمحيط Hup and Spoke"، حيث أن المنتجون في الإتحاد الأوروبي اللذين يرتبطون بعدد من إتفاقيات المناطق الحرة (بلد المحور) عادة ما يتمتعون بمزايا في التكاليف أفضل من كل دولة من دول المحيط (الدول العربية بما فيها الجزائر) حيث تتمتع دولة المحيط باتفاقية مع دولة المركز فقط.[1]

2- مشكلة النوعية في الإتحاد الأوروبي:

تزايدت أهمية قواعد النوعية في الإتحاد الأوروبي ويكمن السبب وراء هذا التطور كون الكلمة الرئيسية لأية إستراتيجية تصديرية وهي النوعية، الأمر الذي يدفع بنا لتوضيح ما نعنيه بالنوعية وخاصة عند التعامل مع أكثرالأسواق تطوراً مثل أسواق الإتحاد الأوروبي، حيث أن هناك عدة أبعاد للنوعية حسب سياسات الإتحاد الأوروبي وهي:

2-1- المعايير الفنية وتدابير الصحة والصحة النباتية:

تتضمن متطلبات التصدير إلى السوق الأوروبية مجموعة من المعايير الصحية والقواعد الفنية التي تحكم جودة المنتجات وأساليب الإنتاج، حيث تنظم المعايير الصحية والصحة النباتية سلامة السلع الغذائية وصحة وسلامة الإنسان والحيوان والنبات هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتكون الحواجز التقنية للتجارة من مجموعة من القواعد الفنية التي تحكم أساليب التوحيد القياسي، لإصدار الشهادات والإعتماد أو كل الإجراءات التقنية للتحقق من عملية التصنيع. فعلى سبيل المثال تحكم المعايير الصحية والصحة النباتية بقايا المبيدات في الأغذية الحيوانية والبشرية، في حين توفر الحواجز التقنية للتجارة المواصفات للإستخدام الفعال للمبيدات وحماية المنتجين الذين يتعاملون مع هذه الأخيرة، المعايير الصحية والصحة النباتية توجه تحذيرات الاستخدام ومقادير الغذاء، في حين الحواجز التقنية للتجارة تحكم الترقيم بالحروف وموضع البطاقات. معايير الصحية والصحة النباتية تملي الإجراءات المطبقة على الفواكه المستوردة لمنع التلوث، والحواجز التقنية للتجارة تصف النوعية والحجم ووضع العلامات من الفاكهة.[2]

1- نفس المرجع السابق، ص، 16.

2 - Ambroise Mazal, «**Libre-échange de l'UE et sécurité alimentaire des pays du Sud : effets des clauses sur la sécurité alimentaire et l'agriculture**» , 3°em partie d'étude sur les Effets potentiels des accords de libre-échange européens sur

رغم ما هو منصوص عليه في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الخاصة بمعايير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية للتجارة على أنها معايير ولوائح تقنية لا تشكل قيود مخفية مفروضة على التجارة، ومع ذلك فان الصادرات الغذائية والزراعية من الدول العربية والجزائر إلى الإتحاد الأوروبي تعطي مثال مهم يشير إلى التأثير التقييدي للمعايير المختلفة والحواجز التقنية على تجارة المنتجات الزراعية والغذائية، فعلى سبيل المثال لا الحصر يشترط الاتحاد الأوروبي ضرورة تطبيق لوائح صحة النبات على المنتجات الزراعية الطازجة من أجل دخولها إلى الأسواق الأوروبية مما يستدعي خضوعها للفحص على ثلاث مستويات: الفحص عن طريق الأجهزة المختصة بفحص الأطعمة في بلد المنشأ لضمان خلوها من الآفات والأمراض والمبيدات ومتبقياتها، تخضع نفس المنتجات للفحص مرة أخرى لدى وصولها للاتحاد الأوروبي للتأكد من مطابقتها للشروط سالفة الذكر، بالإضافةإلى ذلك تخضع للفحص مرة ثالثة على مستوى البلد المستورد العضو في الاتحاد الأوروبي لأن لكل دولة من دول الاتحاد الحق في وضع الشروط الفنية والصحية التي تراها مناسبة لاقتصادها المحلي، مما يخضع الصادرات الزراعية للدول العربية والجزائر لمعايير مزدوجة. وهذا يعطي بدوره ميزة إضافية للمنتجات المتبادلة بين دول الاتحاد الأوروبي على منافستها من الدول العربية لكون الأولى تنتقل بين كافة دول الاتحاد من غير رقابة إلا في بعض الحالات، في حين تخضع المنتجات الزراعية للدول العربية للفحص والمراقبة عند دخولها أو إعادة تصديرها من دولة أوروبية إلى دولة أخرى.[1]

ويتم التطبيق المباشر لمعظم قواعد الصحة الخاصة بالإتحاد الأوروبي على الشركات الأجنبية المصدرة للمنتجات الزراعية إلى أسواق الإتحاد الأوروبي، في حين إذا ما تمت عملية التصدير عن طريق مستوردين أوروبيين محليين يكون هو المسؤول على مطابقة السلعة لشروط السلامة والصحة والبيئة، مما يدفع بهم إلى الضغط على المصدرين من الدول العربية والجزائر لإرغامهم على تحقيق معايير قياسية صحية عالية وفي غالبية الأحيان يطلبون ضمانات قانونية ملزمة هذا من جهة[2]، من جهة أخرى غياب هياكل التحليل وإصدار الشهادات وعدم وجود فروع منظمة وتكوين الإنتاج نفسه في الدول

---

l'agriculture et l'alimentation des pays du Sud ,CCFD-Terre Solidaire ,Mai 2010,P,53.utide disponible en ligne à l'adresse consulté le: 11/02/2015http://ccfd-terresolidaire.org/IMG/pdf/ccfd-rapportale_partie_iii_mai2010.pd

1- الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الأسكوا)، **"التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية"**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005،ص ص، 50-51.

2- نفس المرجع السابق، ص، 51.

العربية، وعلى اعتبار أن غالبية شركات الإنتاج وتصدير المنتجات الزراعية والغذائية في هذه الأخيرة ذات حجم صغير مما يجعلها تواجه تكاليف كبيرة لإعداد المعايير، وإصدار الشهادات والتدقيق الذي ليس من الممكن دائما التعامل معه، الأمر الذي يؤدي إلى استبعاد صغار المنتجين على النفاذ إلى الأسواق الزراعية الأوروبية[1].

2-2- الإلتزام بالمواصفات البيئية:

تتضمن إستراتيجية المجموعة الأوروبية الزراعية البيئية ضمن السياسات الزراعية المشتركة بعض الإجراءات التي تكافئ المزارعين (منح دعم) على تقديم الخدمات البيئية في المناطق الريفية بالإضافة إلى تنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة واحترام التشريعات البيئية. ويعتبر إدخال تلك الإجراءات ضمن برامج التنمية الريفية لجميع الدول الأعضاء أمرا إلزاميا. وبموجب القواعد العامة للسياسات الزراعية المشتركة يتوجب على الدول الأعضاء وضع المتطلبات البيئية التي تعتبرها ملائمة ومساعدة المزارعين في الالتزام بتلك المتطلبات (الالتزام المشترك) وبالإضافة إلى ذلك فان سياسات التنمية الريفية تتضمن الإجراءات البيئية الخاصة التي تعرف بإجراءات البيئة-الزراعيةوهي تتضمن تقديم الدفعات مقابل الالتزامات التي تتجاوز الممارسات الزراعية الجيدةوهي تشكل أداة بيئية هامة تعتمد على الوعي والالتزام التطوعي للمزارعين لتحقيق زراعة أكثر اخضراراً.[2]

ومن انعكاسات التدابير البيئية على الدول العربية التي تعاني أصلا من نقص في جانب المؤسسات الخاصة بالمتطلبات البيئية، أنها تواجه بعوائق عديدة من الاتحاد الأوروبي يمكن ذكر البعض منها مثل: مشكل إعادة التصنيع للمواد المستخدمة في عملية التغليف والتعليب، كذلك الإجراءات التي تزيد من الكلفة وتقلل من القدرة التصديرية مثل تغيير أنواع الأصباغ، وأخرى تهدف إلى فرض رسوم وضرائب مثل إجراءات استرداد مواد التغليف من الأسواق الخارجية، وإجراءات خاصة بوضع العلامات البيئية (eco-labeling)، وأخرى لإعلام المستهلك بكافة المعلومات اللازمة، كم لا ننسى المعوقات المتعلقة بمتطلبات الصناعات الغذائية.[3]

1- Ambroise Mazal, ibid., PP, 56-57.

2- خوسيه ماريا غارسيا ألفاريس كوكه، "**فرص تسويق الخضر والفواكه السورية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي**"، المركز الوطني للسياسات الزراعية (napcy)، دمشق، سوريا، 2003م،ص، 52. مأخوذ من الموقع الالكتروني التالي والذي تم الاطلاع عليه أخر مرة يوم: 2015/01/25:
http://www.agriportal.gov.sy/napcsyr/dwnld-files/policy_studies/ar/17_export_promotion_eu_ar.pdf

3- الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الإسكوا)، مرجع سابق، ص، 49.

2-3- الإنتاج بطريقة تهتم بشكل خاص بالممارسات الزراعية الجيدة:

قامت دول الاتحاد بإعداد وتبني برامج بيئية واجتماعية عديدة من أهمها النظام الأوروبي فيما يتعلق بالممارسات الزراعية الجيدة (EUREPGAP)، وهي عبارة عن هيئة تتبع للقطاع الخاص تضع المعايير الطوعية للشهادات الخاصة بالمنتجات الزراعية الصحية حول العالم. وتعتبر هيئة متوازنة يتشكل أعضاؤها من المنتجين الزراعيين وبائعي التجزئة الذين لديهم الرغبة في تحديد المعايير والإجراءات الخاصة بالممارسات الزراعية الجيدة ضمن شهادة تشهد لحاملها بأن منتجاته صحية وهذا يعني أن معيار (EUREPGAP) يبدأ قبل باب المزرعة والذي يشمل العمليات ما قبل زراعة البذور وحتى تسليم المنتج خارج المزرعة لضمان جودة المنتجات، وبعد خروج المنتج من المزرعة يخضع لتقييم يستند إلى معيار آخر يتعلق بالتعبئة والتصنيع، وبهذه الطريقة فان كامل السلسلة تضمن وصول المنتج الصحي بالشكل النهائي للمستهلك، وصمم معيار (EUREPGAP) بالدرجة الأولى للمحافظة على ثقة المستهلك فيما يتعلق بنوعية وسلامة الغذاء، والأهداف الأخرى المهمة هي تخفيض الآثار البيئية الضارة على العمليات الزراعية إلى الحدود الدنيا وترشيد استخدام مستلزمات الإنتاج لضمان سلامة وصحة العاملين. ولكي تتم عملية التصدير من قبل المصدرين في الدول العربية لابد من التسجيل للحصول على شهادة الممارسات الزراعية الجيدة(EUREPGAP) والتي يتطلب الحصول عليها المرور بالعديد من الخطوات من تسجيل وإشراف ورقابة وتتبع واختيار للأصول والأصناف الوراثية وطرق الري والتسميد واهتماما بالبيئة ومحطات البيئة مع الزامية الاحتفاظ بالسجلات، كل هذا يزيد من تكاليف العملية الانتاجية ويحد من مقدرة العديد من شركات التصدير- هي في الأصل ذات حجم صغير ومحدودة الموارد المالية- في الدول العربية على التصدير والنفاذ إلى الأسواق الأوروبية.[1]

3- اتفاقية حقوق الملكية الفكرية:

قام الاتحاد الأوروبي في عام 1992م بإنشاء نظم تسمى بجهة المنشأ المحمية والدليل الجغرافي المحمي والتخصص التقليدي المضمون بسبب المنافسة بين بعض المنتجات التي تأخذ نفس الاسم وتعتبر كل واحدة نفسها

1- هاجر بغاصة، "**التعريف بالنظام الاوروبي فيما يتعلق بالممارسات الزراعية الجيدة (اليوروكاب)**"، المركز الوطني للسياسات الزراعية (napcy)، دمشق، سوريا، 2008م،ص ص، 1-7. مأخوذ من الموقع الالكتروني التالي والذي تم الاطلاع عليه أخر مرة يوم: 2015/03/20:
http://www.agriportal.gov.sy/napcsyr/dwnld-files/divisions/tpd/pubs/pol_brf/ar/26_pol_brf_eurepgap_hb_ar.pdf

فريدة من نوعها، إن هذا النوع من المنافسة قد لا يقتصر على عدم تشجيع المنتجين وإنما قد يضلل المستهلكين أيضا، ولهذا تدافع المفوضية الأوروبية في اطار منظمة التجارة العالمية عن ضرورة رفع درجة الحماية لبراءات الاختراع والمؤشرات الجغرافية التي تتمتع الآن بموجب اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)بقدر منخفض من الحماية وذلك من حيث العلامات التجارية، ومع ذلك فان قانون حقوق الملكية الفكرية لا يزال يشكل احدى القضايا الساخنة التي ستتم مناقشتها ضمن اطار اتفاقية الشراكة، ومن ناحية أخرى تطالب اتفاقيات الشراكة الالتزام "بالمقاييس والمواصفات العالمية" بما فيها الاجراءات الخاصة بحماية مثل تلك الحقوق ما يشكل نوع آخر من الضغوط على الصادرات الزراعية والغذائية للدول العربيةوالجزائر.[1]

4- توسع الاتحاد الأوروبي والتجارة الزراعية:

يمكن أن يكون لتوسع الاتحاد الأوروبي نحو دول وسط وشرق أوروبا آثار سلبية على اقتصاديات الدول العربية والجزائر وبخاصة في الجانب الزراعي، ويمكن تحديد ثلاث مخاطر رئيسية على الأقل، وهي:[2]

- اعادة هيكلة التدفقات التجارية وخاصة الزراعية لصالح الدول المنضمة حديثا للاتحاد الأوروبي (دول وسط وشرق أوروبا) أين سيحصلون على زيادة فرص الوصول إلى الأسواق الأوروبية.
- يعتبر القرب الجغرافي لدول وسط وشرق أوروبا من الاتحاد الأوروبي ومستوى التنمية الاقتصادية والمؤسسية واعتماد المكتسبات المجتمعية لهذه الدول عوامل تعزز الجاذبية الاستثمارية وخاصة الزراعية لهذه الاقتصاديات، وهذا ما يمكن أن يزيد من تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو دول وسط وشرق أوروبا على حساب الدول العربية.
- امكانيةاحلال العمالة من دول وسط وشرق أوروبا مكان المهاجرين من الدول العربية، وهذا التأثير أكثر أهمية حيث أن تحويلات المهاجرين عادة تلعب دورا في تمويل اقتصاديات هذه الأخيرة.

ثالثا: النفاذ إلى الأسواق الأوروبية والحواجز الجمركية:

يمكن حصر أهم الحواجز الجمركية في النقاط التالية:

1- خوسيه ماريا غارسيا ألفاريس كوكه، "**فرص تسويق الخضر والفواكه السورية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي**"، مرجع سابق، ص، 53.

2 -Division de l'Envirennement National et International, **« Les enjeux de l'intégration maghrébine** », Ministère des Finances Et De Privatisation, Royaume du Maroc, document de travail N° 90, Juillet 2003,PP, 6-7. Article disponible en ligne à l'adresse consulté le: 20/03/2015http://www.finances.gov.ma/depf/publications/en_catalogue/doctravail/doc_texte_integral/dt90.pdf

1- المكون الزراعي وتصعيد التعريفة:

يعد المكون الزراعي من القضايا المهمة المتعلقة بمنطقة التجارة الأورومتوسطية. فالمكون الزراعي هو رسم إضافي يؤثر على تجارة بعض السلع الزراعية الغذائية (مشتقات الحبوب- منتجات الألبان- منتجات التصنيع الحاوية على السكر) وهي تنطوي على المعوقات المفروضة على التنوع الرأسي لصادرات الدول العربية من المواد المصنعة. وفي ما يتعلق بالمواد الغذائية فان اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية تحافظ على "المكون الزراعي" للتعريفة المفروضة على المنتجات المصنعة ويتم منح القسم الأكبر من الامتيازات الجمركية فقط على المكون الصناعي وتقريبا لا يحصل أي منتج زراعي أساسي على أية معاملة تفضيلية لأن هذه المنتجات هي منتجات حساسة في الاتحاد الأوروبي (منتجات الألبان- الحبوب- الرز- السكر)، وبالتالي فان قسما كبيرا من التعريفة يفرض على الواردات المصنعة (مع بعض التخفيضات التفاوضية في بعض الحالات)، ويكمن الهدف في تجنب الوقوع في معدلات الحماية السلبية للمنتجات المصنعة ومع ذلك فانه من غير الواضح إلى أي مدى يخلق هذا المكون التقديري تصاعدا في التعريفة الجمركية، وفي الواقع فانه ينظر اليه من قبل الدول العربية والجزائر على أنه عقبة حقيقية أمام تنوع الصادرات باتجاه المواد الغذائية المصنعة.[1]

2- الهوامش التفضيلية، نظام التراخيص والحصص الجمركية:

تميل اتفاقيات الشراكة المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية إلى تجميد حصص السوق بما يتوافق مع التدفقات التجارية التقليدية، مما يخلق هامشاًضئيلاً لاستثمار إمكانية تصدير منتجاتها الأساسية. وعادة ما تنطوي اجراءات قيود الواردات على الاجراءاتالادارية الروتينية حيث تنخفض الشفافية وتسيرالأمور بعكس مصلحة البلدان المصدرة. ويبدو أن الامتيازات التجارية والموسمية تفسح مجالاً للواردات في الاتحاد الأوروبي، لكن يمكن لنظام التراخيص والحصص الجمركية أن يلغي بسهولة إمكانية الوصول إلى السوق من الناحية النظرية مدعوماً بتفضيلات التعريفة.يطبق في أغلب الحالات التخفيض الجمركي المنصوص عليه في العمود الأول من أي بروتوكول زراعي ملحق باتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية على الرسوم النسبية أو القيمة

1- خوسيه ماريا غارسيا ألفاريس كوكه، **"التجارة والزراعة:آفاق اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية"**، تحرير شيروفيوريللو وجاك فيركيل، الزراعة السورية على مفترق الطرق، سلسلة الفاو للسياسات الزراعية والتنمية الاقتصادية، منظمة الاغذية والزراعة (الفاو)، روما، 2003، ص، 44. مأخوذ من الموقع الالكتروني التالي والذي تم الاطلاع عليه أخر مرة يوم: 2015/02/28:
http://www.agriportal.gov.sy/napcsyr/dwnld-files/fao_publications/sac/syrian_agriculture_at_the_cross_roads_ar.pd

تاركاً الرسوم والضرائب الثابتة دون مساس، وعند مراجعة بنود اتفاقيات الشراكة بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي ويتضح بشكل جلي أن الرسوم القيمية أصلاً منخفضة إذا ما قورنت بالرسوم الثابتة التي كان يجب أن يشملها التخفيض أيضا مما يجعل من هوامش التفضيل المنصوص عليها مسألة وهمية ولن يكون لها تأثير حقيقي على زيادة نفاذ الصادرات الزراعية للدول العربية، وتطبق الرسوم النسبية على حوالي 53.7% من البنود الجمركية الخاصة بالمنتجات الزراعية، بينما يفرض على 46.3% من البنود الجمركية الزراعية رسوم غير نسبية، منها 30.5% يفرض عليها رسوم ثابتة والباقي رسوم مركبة أو مختلطة بين نسبية وثابتة، وهذا يعني أن حوالي نصف الواردات الزراعية للاتحاد الأوروبي لا تتمتع بالتخفيض أو المعاملة التفضيلية بموجب اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية.[1]

اعتماد الاتحاد الأوروبي على نظام بديل لنظام السعر المرجعي يُعرف بنظام سعر الدخول يزيد منضبابية مسألة الهوامش التفضيلية، حيث يقوم الاتحاد الأوربي بتطبيقه على عدد من الخضار والفواكه والتي تقلأسعارهاعنالحدالأدنىلسعرالاستيراد،

وعندماتكونقيمةالوارداتأعلىمنسعرالدخوليتمفرضالرسمعلىالقيمةفقط، لكن عندماتكونقيمةالوارداتأدنىمنسعرالدخولوبنسبةلاتتجاوز

8%فيتمفرضرسمإضافييساويالفارقبينسعرالدخول وسعرالاستيراد.

وإذاكانسعرالاستيرادأدنىمنسعرالدخولبأقلمن 8%فيتمفرضرسمإضافييسمى "معادلالتعريفةالقصوى"بالإضافةإلىالتعريفةالمحسوبةعلىأساسالقيمة.

ويتميزنظامسعرالدخولبتعقيدالتطبيقمنالناحيةالإداريةوهويعملعمل "السعرالأدنى" وعندماتكونأسعارالاستيرادأدنى من

92%منسعرالدخوليصبححجمالتعريفةالكليلمعادلللتعريفةالقصوىمضافًا إليهالرسمالمحددعلىأساسالقيمةكبيرًا.ويمنعنظامأسعارالدخولعملياً بيعالوارداتالتيتقلأسعارهاعنأسعارالدخولفيأسواقالاتحاد الأوروبي، وتأثيرنظامأسعارالدخوليعتمدعلىمستوىتلكالأسعاروالتيتختلفحسبالسنواتوتكونأعلىفي المواسمالتييكونفيهاإنتاجأوربيكبيرفيالأسواق.[2]

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الإسكوا)، مرجع سابق، ص ص، 73-74.

2-Charlotte Emlinger, **« Accords euro-méditerranéens et libéralisation des échanges agricoles : quel accès au marché européen pour les fruits et légumes des pays méditerranéens ? »**, Thèse pour obtenir le diplôme de doctorat, spécialité

كما يعرف عن الاتحاد الأوروبي اتساع استخدامه للمعاملة التفضيلية في إطار الحصص الكمية مما يؤثر سلبا على تلك المعاملة التفضيلية بشكل يجعلها تنحصر في نطاق الكميات المسموح بها، والتي عادة ما تكون لعدة مئات الأطنان وفي بعض الأحيان آلاف الأطنان من السلعة، وهو ما يعادل في بعض الحالات إنتاج مزرعة وليس إنتاج دولة، مما يقف حاجز أمام زيادة فرص النفاذ إلى الأسواق الأوروبية.[1]

مسألة استفادة الدول العربية والجزائر من معاملة الدولة الأولى بالرعاية نتيجة توقيعها على اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي تم إلغائها بسبب ظاهرة تآكل الأفضليات الناتج عن نظام الأفضليات المعمم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي عند التوقيع على أي اتفاقية تجارة حرة جديدة، في الواقع مهما كان البلد الموقع على اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، يستفيد من معاملة الدولة الأولى بالرعاية، الأمر الذي يجعل معاملة الدولة بالرعاية التي تتمتع بها الدول العربية والتي كانت تمثل الهامش التفضيلي لها أو امتياز النفاذ إلى السوق الأوروبية، يتآكل آليا كلما وقع الاتحاد الأوروبي على اتفاقية تجارة حرة جديدة ما يعني خسارةللأفضليات، وفي نهاية المطاف النفاذ التفضيلي إلى الأسواق الأوروبية التي يروج لها الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقيات التجارة الحرة ما هي إلا أوهام.[2]

الخاتمة:

توصلنا في الدراسة إلى أن اتفاقيات الشراكة الأوروبية-العربية تقدم بشكل عام إعفاءات محدودة للصادرات الزراعية العربية من غير المتوقع أن يكون لها دور كبير في تحسين اداء الصادرات الزراعية لهذه الأخيرة إلى الأسواق الأوروبية، حيث سجلنا:

- في تجارتها مع الاتحاد الاوروبي حققت الجزائر ميزان تجاري وميزان تجاري زراعي يتميز بالعجز مع التأكيد على زيادة حدته مع دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ.

- معدلات الزيادة في قيمة الواردات تفوق بكثير معدلات الزيادة في قيمة الصادرات، مما سينعكس سلبا على نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية ضعيفة حيث بلغت في أحسن الأحوال 4,28% عام 2006.

agro économie, école doctoral économie et gestion, Montpellier sup agro, 2008, PP, 36-56.

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الإسكوا)، مرجع سابق، ص 75.

2 - Charlotte Emlinger, ibid. PP, 62-63

- وجود عدد مهم من المنتجات الزراعية لها ميزة نسبية ظاهرة وميزة نسبية ظاهرة ثنائية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي لكنها غير خاضعة للتطوير وبالتالي لا تساهم في تنمية الصادرات الزراعية.
- تواجهالجزائر منافسة من طرف كل من سوريا ومصر وتونس وبدرجة أقل المغرب في أسواق الاتحاد الأوروبي. ويمكن نفسر ذلكبالتشابه في التركيب السلعي للصادرات الزراعيةلهذه الدول نحو الاتحاد الأوروبي والناتج بدوره عن تشابه هيكل الإنتاج الزراعي لها وربما الميزة النسبية لإنتاج نفس المنتجات الزراعية.

هذه النتائج راجعة لمجموع المعوقات والاعتبارات التي ناقشتها الدراسة،الأمر الذي أدى إلى بعث مفاوضات ثنائية في إطار اجتماعات لجان الشراكة العربية الأوروبية التي تشرف على تنفيذ اتفاقيات الشراكة بغرض توفير نفاذ أكبر وبشكل حقيقي للصادرات الزراعية للدول العربية، حيث يمكن ذكر في هذا المقام تجربة كل من دولة تونس التي باشرت مفاوضات ثنائية عام 2000م لتدخل نتائجها حيز التنفيذ في2001/1/1م وتجربة الجزائر التي باشرت مفاوضات ثنائية عام 2011م لتدخل نتائجها حيز التنفيذ في 2012.

لكي يكون لاتفاقيات الشراكة الأوروبية-العربية دور هام في تحسين اداء الصادرات الزراعية لهذه الأخيرة إلى الأسواق الأوروبية يوصي الباحثان بالنقاط التالية:

1- تعديل السياسات التجارية الزراعية على مستوى الدول العربية للتكيف سياسات النوعية التي يتبنهاالاتحاد الأوروبي.
2- تحسين ظروف الانتاجي الزراعي الداخلية الخاصة بالجوانب القانونية، والادارية، والتنظيمية، والفنية والسياسية.
3- متابعة والتكيف مع السياسات التجارية للاتحاد الأوروبي وانعكاساتها على الصادرات الزراعية للدول العربية.
3- وضع وتبني سياسات النوعية المتعلقة بالمعايير الفنية وتدابير الصحة والصحة النباتية والمواصفات البيئية.
4- الاستفادة القصوى من الدعم الفني المالي التي توفره برامج الشراكة الأورومتوسطية.